جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر جودة التدقيق على إدارة الارباح: حالة الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان.

The Impact of Audit Quality on Earnings Management: The Case of Jordanian Corporations Listed on Amman Stock Exchange

إشراف الأستاذ الدكتور
ميشيل سويدان

إعداد الطالبة:
براءة عبدالله محمد

"أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح: حالة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"

"The Impact of Audit Quality on Earnings Management: The Case of Jordanian Corporations Listed on Amman Stock Exchange"

مقدمة من الطالبة: براءة عبدالله خليل محمد

بكالوريس في المحاسبة - جامعة اليرموك

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: ميشيل سعيد سويدان.................... مشرفاً ورئيساً

أستاذ في المحاسبة .... جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور: محمود حسن قاقيش.................... عضواً

أستاذ في المحاسبة......... جامعة اليرموك

الدكتورة: سوزان رسمي عبد.................... عضواً

أستاذ مساعد في المحاسبة........ جامعة العلوم التطبيقية

تاريخ المناقشة 31/21/2013

الاهداء

إلى من سارت بجانبي خطوة بخطوة

إلى من أضاءت دربي بأمل وبسمة

إلى من بدعائها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي

إلى من عرفت معها معنى الحياة ..... **والدتي الحبيبة**

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي...

إخوتي وأقربائي

إلى الأخوات التي لم تلدهن إمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي..

إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم..

لبنى، سلوى، نماء، سالي، هناء .... صديقاتي الغاليات

الباحثة

براءة محمد

الشكر والتقدير

بعد حمد الله على نعمه ، أتقدم بوافر الشكر والإمتنان إنطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان الذي مدني من منابع علمه بالكثير، والذي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمدا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الأستاذ الدكتور محمود قاقيش، والدكتورة سوزان رسمي عبد عميدة كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة العلوم التطبيقية وذلك على ما تكبدوه من عناء قراءة هذه الرسالة لتمحيصها وتدقيقها وتصويبها وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى والدتي الغالية وذلك لما قدمته لي من الدعم علمياً ومعنوياً، وليسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

والحمد لله رب العالمين

الباحثة

براءة محمد

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

ملخص الدراسة باللغة العربية

محمد، براءة عبدالله. " أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح: حالة الشركات المساهمة العامة الأردنية في المدرجة بورصة عمان". رسالة ماجستير في المحاسبة بجامعة اليرموك، 2013م.

(إشراف: الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح للشركات غير المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للفترة (**2009-2011**)، ولقد تضمنت عينة الدراسة جميع الشركات غير المالية والتي توفرت عنها جميع المعلومات المطلوبة، وقد بلغ عدد هذه الشركات (**133**) شركة من أصل مجتمع دراسة قد بلغ (**144**) شركة.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم إستخدام أسلوب الانحدار المتعدد (**Multiple Regression Model**) لاختبار أثر المتغير المستقل وهو جودة التدقيق والمتمثل بـ (حجم مكتب التدقيق الخارجي)،بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى وهي:(وحجم الشركة، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ونمو الشركة، والرافعة المالية، ومعدل العائد على الموجودات) على المتغير التابع المتمثل بإدارة الأرباح.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن الشركات غير المالية والمدرجة في بورصة عمان تمارس إدارة الأرباح بنسبة (**61.5%**) بالمتوسط، وهذا قد يدل على مؤشر سلبي يجب النظر اليه بجدية والعمل على إيجاد كافة الحلول المناسبة من أجل الحد منه، كذلك وجدت الدراسة أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق الخارجي وممارسة إدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان وذلك لفترة الدراسة، بالإضافة إلى أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من التدفقات

النقدية من العمليات التشغيلية، وحجم الشركة، ومعدل العائد على الموجودات وبين مستوى ممارسة إدارة الأرباح، وأيضا تبين أنه توجد علاقة إرتباط سلبية ذات دلالة إحصائية بين كل من: نمو الشركة، والرافعة المالية وبين مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للسنوات الثلاث **(2009-2011)**.

ولقد أوصت الدراسة بضرورة سعي الشركات غير المالية المساهمة العامة على الإلتزام بمتطلبات ومبادىء إعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية، بالإضافة إلى التركيز على دقة البيانات والمعلومات الواردة فيها والخاصة بالأرباح من أجل تحسين مستوى مصداقيتها وامكانية الأعتماد عليها في إتخاذ القرارات الأقتصادية المختلفة، وأيضاً ضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تخص المدققين الخارجيين والعمل على تطويرها وتعديلها من ناحية الاستقلالية والمهنية العالية الخاصة بالمدقق، وذلك من أجل حماية المدقق من وقوعه تحت أي ضغط ممكن أن يحصل من قبل إدارة الشركة، بالإضافة إلى ضرورة قيام شركات التدقيق سواء أكانت كبيرة أو صغيرة الحجم على تنظيم وإعطاء دورات تدريبية لمدقيقيها، وذلك من أجل تطويرهم والتعرف على أهم التعديلات التي تحدث في المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية، بالإضافة إلى ضرورة شرح ممارسة إدارة الأرباح بالنسبة للشركات وأهم مشاكلها وكيفية كشفها والحد منها.

الكلمات المفتاحية: جودة التدقيق، إدارة الأرباح، بورصة عمان، الشركات غير المالية.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

فرضيات الدراسة

تنظيم الدراسة

(1-1) المقدمة:

إن مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية التي تبين نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية تقع على عاتق إدارة الشركة، وتحتوي هذه القوائم على البيانات والمعلومات التي تعد مصدراً مهماً بالنسبة للمستخدمين، إذ إنها تساعدهم على اتخاذ قراراتهم المتعلقة بها. وتقوم الإدارة بإعداد هذه القوائم من خلال الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية، وتهدف هذه المعايير إلى ضمان صحة وموضوعية القياس المحاسبي، بالإضافة إلى البعد عن التحيز الشخصي والعدالة في العرض والإفصاح، ولكن من ناحية أخرى تعطي هذه المعايير لإدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، بحيث أنها تسمح للشركة بإختيار الطريقة المحاسبية التي تتلائم مع غاياتها (**الفار، 2011**).

وتحاول إدارة الشركة جاهدة التحكم بمستوى الأرباح (الدخل)، وذلك من خلال نوعين من المرونة وهما: المرونة المحاسبية المتاحة في نطاق المعايير المحاسبية التي يجب تطبيقها، والمرونة التشغيلية، وذلك بالسيطرة على بعض القرارات التشغيلية من حيث الحجم والتوقيت، والتي تؤثر في مستوى دخل الفترة المحاسبية. إن استخدام هذه المرونة بنوعيها يؤدي إلى التلاعب برقم صافي الربح، وهذا التلاعب يُعرف بمفهوم إدارة الأرباح (**Burnett *et al*,2012**).

إن معظم الدراسات تنظر إلى ظاهرة إدارة الأرباح بشكل سلبي، وإنها ذات دوافع انتهازية من قبل المديرين، حيث أنها تؤدي إلى ظهور مشكلة ما بين الشركة والمستثمرين **(Latif & yang, 2012)**. وتعد إدارة الأرباح أسلوب تستخدمه الإدارة للتلاعب بأرباح الشركة بحيث تتطابق الأرقام مع الهدف المحدد من قبلهم (**Al-Mousawi & Al-Thuniebat, 2011**).

ويمكن تعريف إدارة الأرباح بأنها قيام مديري الشركة بالاجتهاد في إعداد التقارير المالية؛ وذلك لتضليل بعض المساهمين حول الأداء الاقتصادي للشركة، وللتأثير في أمور تعاقدية تعتمد بشكل أساسي على النتائج التي يتم الإعلان عنها (**Rani *et al*, 2013**).

إن ظاهرة إدارة الأرباح تخلق حالة حتمية لتدقيق هذه البيانات من قبل طرف مختص ومستقل، ويهدف تدقيق البيانات المالية إلى الحد من خطر إعطاء معلومات مضللة، وهذا يؤدي إلى تحسين جودة اتخاذ القرارات من قبل المساهمين والمستثمرين (**Thuneibat *et al*, 2010**).

وإن الهدف الأساسي من جودة التدقيق هو جودة البيانات مما يؤدي ذلك إلى جودة إتخاذ القرارات، وأيضاً يهدف لتقليل ظاهرة إدارة الأرباح، وإعطاء الصورة الصحيحة عن الوضع الحالي للشركة، وهناك كثير من التساؤلات حول دقة الأرقام المحاسبية ومدى تلاعب الإدارة في هذه الأرقام؛ لذا تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة التدقيق في ظاهرة إدارة الأرباح، وذلك بالنسبة للشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان.

(2-1) مشكلة الدراسة:

تعدّ جودة التدقيق من المفاهيم المهمة، فلا بد من معرفة تأثيرها في إدارة الأرباح للشركات غير المالية المساهمة العامة، حيث إنه ثمة تأثير كبير لعملية التدقيق من ناحية إعداد وعرض البيانات والتقارير المالية، وإنه على الرغم من أن العديد من عمليات التدقيق ترتبط بالتقرير المالي للشركة،– حسب علم الباحثة– فإن القليل من الأبحاث ركزت على تأثير عمليات التدقيق الخارجي في شفافية وجودة التقارير المالية، بالإضافة إلى دراسة ومعرفة مدى تأثير العوامل التي تكون لها علاقة بالشركات غير المالية في ممارسة إدارة الأرباح بالنسبة لتلك الشركات.

وتتمثل مشكلة الدراسة في معرفة أثر جودة التدقيق في مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان، بالإضافة أيضا إلى محاولة معرفة مدى وجود ممارسة لإدارة الأرباح في هذه الشركات، وبالرجوع إلى الدراسات العالمية السابقة مثل دراسة (Gerayli *et al*, 2011) تبين أنه في هذه الدراسة قد تم استخدام حجم مكتب التدقيق المعتمد من قبل الشركة كمؤشر عن المتغير المستقل وهو جودة التدقيق، بحيث إنه تم الأخذ بعين الاعتبار أن مكاتب التدقيق الكبرى، والتي تصنف بـ (Big 4)، تدل على مؤشر مهم ألا وهو ارتفاع جودة عمليات التدقيق بشكل كبير، بينما ما تبقى من مكاتب التدقيق، والتي تصنف بـ (Non–Big 4)، تدل على أنه ثمة انخفاض كبير من حيث جودة عمليات التدقيق التي تتبع المكتب.

وضرورة دراسة أثر بعض خصائص الشركة في ممارسات إدارة الأرباح، وذلك لمحاولة التعرف إلى مدى وجود علاقات بينها وما هي طبيعة ذلك، وسوف تقوم هذه الدراسة بالتركيز على الأردن ومحاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما مدى ممارسة الشركات المساهمة العامة غير المالية المدرجة في بورصة عمان لفترة الممتدة ما بين (2011–2009)، لإدارة الأرباح؟
2- هل هنالك أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة التدقيق والمقاس بحجم مكتب التدقيق الخارجي وبين إدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة ما بين(2011–2009)؟
3- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين خصائص الشركة وإدارة الأرباح ؟ وبناءا على ذلك فإنه ينتج عن هذا التساؤل بعض التساؤلات الجانبية الاتية:

أ- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية ما بين حجم الشركة المتملثة بمجموع الموجودات وإدارة الأرباح؟

ب- هل هناك أثر ذو إحصائية ما بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وإدارة الأرباح؟

ج- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية ما بين نمو الشركة والمتمثل بالقيمة السوقية للسهم مقسوما على القيمة الدفترية، وإدارة الأرباح؟

د- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية ما بين الرافعة المالية للشركة والمتمثل بنسبة المديونية، وإدارة الأرباح؟

هـ- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية ما بين معدل العائد على الموجودات، وإدارة الأرباح؟

(1-3) أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة مدى ممارسة الشركات المساهمة العامة الأردنية غير المالية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2011-2009) لإدارة الأرباح.

2- معرفة أثر جودة التدقيق في إدارة الأرباح لدى الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2011-2009).

3- معرفة مدى تأثير خصائص الشركة ألا وهي: حجم الشركة، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ونمو الشركة، والرافعة المالية للشركة، ومعدل العائد على الموجودات، في إدارة

الأرباح الممارسة من قبل الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2009–2011).

(1-4) أهمية الدراسة:

من الملاحظ في الأونة الأخيرة أن التقارير المالية التي تكون منشورة للشركات كافة ذات أهمية وقيمة عالية جداً من قبل مستخدمي هذه التقارير المالية وهم (المستثمرون، والمساهمون، والدائنون، ومحصلو الضرائب، وغيرهم)، حيث ان هذه التقارير تساعدهم بشكل كبير على اتخاذ القرارات المهمة.

لذا تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تساير التطور الحالي في مجال البحوث المحاسبية، حيث إن مفهوم إدارة الأرباح من أهم المفاهيم في مجالات البحث المحاسبي في الوقت الحالي؛ وذلك للتزايد المستمر في التلاعب بالأرباح من قبل الشركات. كذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع جودة التدقيق نفسه، فقد أصبح مفهوم جودة التدقيق من المفاهيم التي تؤثر بشكل كبير في الشركة؛ وذلك من حيث زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية للشركة بمحتويات هذه القوائم، كما أنه من المتوقع أن يستفيد من النتائج التي سوف تظهرها هذه الدراسة المساهمون والمستثمرون، المدققون الخارجيون، بالإضافة إلى الباحثين والمحللين المهتمين بهذا المجال، وذلك على النحو التالي:

1-المساهمون والمستثمرون:

تسعى هذه الدراسة التعرف إلى مدى وجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان، ومعرفة أثر جودة التدقيق في ممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة إلى دراسة العلاقة ما بين مجموعة معينة من خصائص الشركة ومستوى إدارة الأرباح: هل هي سلبية ذات دلالة إحصائية أم لا، وسوف تؤدي هذه الدراسة إلى توضيح المؤشرات التي تدل على قوة ومتانة قسم التدقيق الموجود داخل الشركة، وذلك لأن هذا القسم يساعد بشكل كبير على تخفيف المهام التي تكون موكلة إلى المدققين الخارجيّن عن الشركة، مما يؤدي إلى كسب ثقة المستثمرين الحاليين والمستقبليين بالشركة.

2-المدققون الخارجيون:

في الاونة الأخيرة أصبح من مهام المدقق الخارجي العمل على توسيع مهامه، بحيث تشمل قدرة المدقق على الكشف عن مدى إستمرارية الشركة بنشاطها، حيث إن هذه المعرفة تعطيه القدرة على الحكم على مدى قوة قسم التدقيق الداخلي الموجود داخل الشركة، حيث إن وجود ضعف في قسم التدقيق الداخلي لدى الشركة يؤدي إلى فشل الشركة؛ وبالتالي حدوث خسائر فادحة، وهذه الدراسة سوف تسعى لمعرفة طبيعة العلاقة ما بين جودة التدقيق من قبل المدقق الخارجي وإدارة الأرباح الذي تقوم به الشركة.

3-الباحثون والمحللون:

إن هذه الدراسة تسعى إلى العمل على توفير معلومات مالية وغير مالية حول أهمية جودة التدقيق في التخفيف من إدارة الأرباح، وذلك للشركات غير مالية المدرجة في بورصة عمان وذلك للفترة (2009-2011)، بالإضافة إلى التعرف إلى مدى تأثير جودة التدقيق في إدارة الأرباح، وأيضا أهمية حجم مكتب التدقيق في مدى ممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة إلى معرفة طبيعة تأثير بعض خصائص الشركة في إدارة الأرباح.

إضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة سوف تمثل إضافة للمكتبة العربية لأنها تحاول التركيز على جودة التدقيق وأثرها وإدارة الأرباح، وذلك بناء على أساس معلومات حديثة، وسوف تحاول هذه الدراسة إضافة متغيرات جديدة لقياس جودة التدقيق وأثرها في إدارة الأرباح.

(1-5) فرضيات الدراسة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة والمفاهيم النظرية يمكن صياغة الفرضيات العدمية لهذه الدراسة على النحو التالي:

H1: لا يوجد هناك أية ممارسات لإدارة الأرباح، وذلك في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة ما بين (2011-2009).

H2: لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة التدقيق والمتمثل بحجم مكتب التدقيق الخارجي وإدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة ما بين (2009-2011).

H3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ما بين خصائص الشركة وإدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة ما بين (2009–2011)، وإنه ينتج عن هذ الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

H3.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ما بين حجم الشركة والمتمثل بإجمالي موجوداتها وإدارة الأرباح.

H3.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ما بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وإدارة الأرباح.

H3.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ما بين نمو الشركة وإدارة الأرباح.

H3.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ما بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح.

H3.5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ما بين معدل العائد على الموجودات وإدارة الأرباح.

(6–1) تنظيم الدراسة

تحتوي هذه الدراسة بالإضافة إلى الفصل الأول المتضمن الإطار العام للدراسة على كل من الفصول التالية:

الفصل الثاني: ويحتوي على الإطار النظري للدراسة والذي يتألف من ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول جودة التدقيق من حيث: مفهوم جودة التدقيق ، وشروط جودة التدقيق، والأهمية، والأهداف، والسمات، والعوامل المؤثرة في جودة التدقيق، ودور المدقق الخارجي فيه، والمبحث الثاني يتطرق إلى الحديث عن إدارة الأرباح من حيث: مفهوم إدارة الأرباح، والدوافع، والحوافز التي

تساعد على ممارسة إدارة الأرباح، والعوامل، والأساليب، وتأثير السلوك الأخلاقي في ذلك، والفوائد، والمشاكل من إدارة الأرباح، والفرق بين إدارة الأرباح وبين مفهموم الاحتيال، بينما يتناول المبحث الثالث الحديث عن طبيعة العلاقة ما بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح.

الفصل الثالث: وقد تم من خلاله عرض لأهم الدراسات السابقة الأجنبية والعربية والتي ركزت على موضوع جودة التدقيق وأثرها على إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أهم ما ميز هذه الدراسة عن هذه الدراسات.

الفصل الرابع: ويحتوي على توضيح لطبيعة المنهجية المتبعة في الدراسة، وأيضاً توضيح للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى نموذج الدراسة.

الفصل الخامس: ويتضمن تحليل هذه النتائج ومناقشتها، بالإضافة إلى إختبار الفرضيات.

الفصل السادس: يتضمن الإستنتاجات الخاصة بالدراسة والتوصيات .

الفصل الثانـي

الإطار النظري

- جودة التدقيق

- إدارة الأرباح

- العلاقة ما بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح

(2–1) تمهيد

يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث أساسية، حيث أنه سوف يتم الحديث في المبحث الأول عن جودة التدقيق من خلال مفهومه وشروطه وأهميته وأهدافه وسماته والعوامل التي تؤثر به، بالإضافة إلى دور المدقق الخارجي من خلاله، بينما سيتم الحديث في المبحث الثاني عن إدارة الأرباح وسوف يتضمن مفهوم إدارة الأرباح، ودوافعه وحوافزه والعوامل التي تساعد على حدوثه وأساليبه وأخلاقيته وفوائده ومشاكله والفرق ما بينه وبين الإحتيال، والمبحث الثالث سوف يتضمن طبيعة العلاقة ما بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح.

(2–2) المبحث الأول: جودة التدقيق

إن تقديم المعلومات من قبل الإدارة على شكل قوائم مالية تمثل دلائل حول المركز المالي ونتائج أعمالها، حيث أن المستخدمين الخارجيين لتلك القوائم والذين يعتمدون على المعلومات الواردة فيها عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ينظرون إلى تقرير المدقق بشكل خاص باعتباره مؤشرا إلى مصداقية تلك القوائم (محمود *وأخرون*، 2011).

إن عملية تدقيق الحسابات هي العملية التي تفحص الأنظمة الرقابية والبيانات والمستندات بالإضافة إلى الدفاتر المحاسبية الخاصة بالشركة فحصاً نظامياً ومطابقاً للمواصفات والمبادىء المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، وذلك يؤدي إلى خروج المدقق برأي منطقي ومحايد بحيث أنه يؤكد على مدى تطابق القوائم المالية لنتائج أعمال الشركة المدقق على بياناتها من ربح أو خسارة، ويكون ذلك خلال الفترة الزمنية التي تمثلها القوائم المالية (الحدرب، 2010).

وتظهر أهمية التدقيق كأداة إدارية لتحقيق الأهداف التي تشملها سياسة الشركة، حيث أن الهدف الأساسي من عملية التدقيق تحديد ما إذا كانت العناصر التي يتضمنها نظام الجودة فعالة ومناسبة لتحقيق أهداف جودة التدقيق المحددة مسبقاً (نظمي،2012). هذا وقد تضاعف الاهتمام بجودة التدقيق في السنوات الأخيرة بسبب انهيار شركات عالمية عديدة؛ لأن عملية التدقيق تعد الأساس في بناء الثقة ما بين الشركات والمستثمرين (Chan, 2010).

(1-2-2) تعريف جودة التدقيق

يعد **DeAngelo** (**1981**) من أوائل الباحثين الذي حاول إيجاد تعريف محدد وواضح لمفهوم جودة التدقيق، حيث عرفه بأنه " احتمالية قيام المدقق باكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي للعميل، والقيام بتسجيل ذلك في التقرير الذي يصدره في نهاية عملية التدقيق التي قام بها (Knechel,2009). وقد أشار DeAnglo إلى وجود علاقة إيجابية ما بين حجم المدقق وجودة التدقيق، بحيث إنه إذا دققت الشركة من قبل مدققين تابعين لمكاتب تدقيق كبيرة الحجم فإنه سوف يكون لديهم حافز لتقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية، وذلك لحماية والمحافظة على سمعتهم (Sun & Liu, 2010).

ويعد تعريف DeAngelo من أكثر التعريفات قبولاً وتداولا لدى الدراسات التي قامت في البحث في موضوع جودة التدقيق والذي تم الاعتماد عليه.

وقد إعتمد باحثون كـــ Okeefe *et al* (1994) اتجاهاً مغايراً في تعريفهم لمفهوم جودة التدقيق، وذلك من خلال اعتمادهم على التخصص في تدقيق صناعة العميل، وقد فسروا ذلك من خلال

علاقة تربط ما بين تخصص المدقق وجودة التدقيق، بحيث إنه كلما زاد تخصص المدقق في معرفة صناعة العميل زادت جودة تدقيق الحسابات.

وقد ورد في Zerni (2009) تعريف لجودة التدقيق بأنه العمل على كشف أخطاء ذات أهمية في القوائم المالية، فكلما انخفض وجود الأخطاء الجوهرية ، دل ذلك على جودة تدقيق عالية، وكلما زاد وجود أخطاء، دل ذلك على ضعف في عملية جودة التدقيق.

وأما علي (2009)، فلقد عرف جودة التدقيق على أنه مجموعة خصائص فنية متنوعة في التدقيق، والتي تشبع حاجات أصحاب المصالح في الشركة بشأن توفير آلية لمراقبة الأداء المالي والاقتصادي للشركة.

وعرفه كل من Azizkhani *et al* (2006) بأنه القدرة والكفاءة التي تمكن المدقق المستقل من اكتشاف أية معلومات جوهرية غير صحيحة، وذكر كل خطأ تم ايجاده من قبل المدقق في " تقريره"، بحيث يكون المدقق هو الشخص المسئول عن تطبيق نظام التدقيق المتعارف عليه، وإن دور المدقق هو العمل على توفير ضمانات موضوعية عن التقارير المالية المعروضة من قبل الشركة، وذلك من أجل خدمة أصحاب المصالح والمستثمرين الذين يعتمدون على مصداقية المعلومات الموجودة في التقارير المالية (السجان، 2011).

(2-2-2) شروط جودة التدقيق الفعال

لا بد من توافر شروط عديدة من أجل إعطاء التدقيق صفة الجودة ومن أبرز هذه الشروط ما يلي:

1- العمل على اكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي الذي يخص العميل، ويعتمد على مدى تطبيق شرط القدرة والمهارة التي يتمتع بها المدقق في اكتشاف الأخطاء، وإن قدرة ومهارة المدقق تعتمد على اختصاصه، وتحدد مدى قدرته على اكتشاف الأخطاء.

2- تسجيل المدقق لأهم ما توصل إليه في التقرير الذي يقدمه عند إنتهاء عملية التدقيق، ويعتمد في تنفيذ هذا الشرط على استقلالية المدقق التي يجب أن يتمتع بها بشكل كبير، حيث أن استقلالية المدقق تساعده على ما سوف يفعله بأي خطأ يكتشفه (Knechel, 2009).

3- ولا بد من عدم إغفال أهمية توفر الكفاءة العالية على الصعيدين المهني والعملي لدى المدقق، بالإضافة إلى ضرورة توفر الخبرة من أجل الحصول على جودة في التدقيق.

(2-2-3) أهمية جودة التدقيق

إن أهمية جودة التدقيق تنبع من حيث أنها تساعد على ضمان حقوق المساهمين والمستثمرين، وذلك بمعرفة المدقق لمدى التزام إدارة الشركة بالمبادىء المحاسبية المقبولة عموماً(GAAP) في إعداد التقارير المالية، وأيضا مدى التزامهم بقواعد حوكمة الشركات، وذلك يؤدي إلى تدعيم الثقة من قبل الشركة في الأسواق الرأسمالية (Chan, 2010). أما بالنسبة للإدارة، فمن وظيفة الإدارة وضع الخطط ومراقبة تنفيذها، إضافة إلى إتخاذ القرارات الملائمة، وتحديد أي انحراف يحدث، وما

هي أسبابه، وإيجاد الحلول المناسبة، وبذلك فإن تقرير المدقق يعد بالنسبة للإدارة دليلاً لمستخدمي القوائم المالية حول عدالة قوائمها المالية، ومدى مصداقية الإدارة في إعدادها (محمود وأخرون، 2011).

(2-2-4) أهداف جودة التدقيق

إن الهدف الأساسي والرئيس من عملية جودة التدقيق هو تقديم آراء مناسبة تتميز بالمهنية والاستقلالية من قبل المدقق وذلك عن البيانات المالية للشركة التي قامت الإدارة بإعدادها، حيث أن تقع المسؤولية على الإدارة القيام بإعداد وعرض البيانات المالية للشركة، ويقوم المدققين الخارجيين مسؤولون بالعمل على إبداء رأي حول هذه البيانات، حيث أن هذه الأراء تدعم من قبل المدققين بالأدلة والأحكام الموضوعية، وذلك يتطلب الإلتزام بمعايير التدقيق، وأيضاً إلتزام المدققين بمتطلبات قواعد السلوك المهني، حيث أن التزامهم بذلك يؤدي إلى ضمان نزاهتهم وموضوعيتهم، بالإضافة إلى الكفاءة المهنية والسرية التي يتمتعون بها (Basel, 2008).

(2-2-5) سمات جودة التدقيق

إن جودة التدقيق بمفهومها الواسع والشامل تحتوي على عدة سمات ، وحسب ما ورد في Bourg, (2004) و Chan (2010) ، فإن من أهم سمات الجودة في التدقيق هي :

1- الأهمية

ويقصد هنا بالأهمية مدى الأهمية النسبية للبيانات التي يقوم المدقق بفحصها في عملية التدقيق، ويتم عادةً تقييم مدى أهمية تلك البيانات التي يتم تدقيقها على حسب الوضع المالي للشركة أو المشاكل التي تتعرض لها الشركة.

2- المصداقية

بما أن النتائج والأراء التي يتم التوصل إليها من قبل المدققين تعكس فعلاً الوضع الحقيقي للشركة التي يقوم المدقق بالعمل على فحص بياناتها، فإن تقرير المدقق يحتوي على تأكيدات تبين مدى صحة تلك البيانات الخاصة بالشركة.

3- الموضوعية والنزاهة

إن عملية التدقيق يجب أن تتم بطريقة نزيهة وعادلة دون تحيز، ويجب على مدقق الحسابات القيام ببناء رأيه على أُسس وحقائق وتحليل سليم.

4- التوقيت

ويقصد هنا بالتوقيت قيام المدقق بتسليم النتائج في الوقت المحدد والمناسب، وإنهاء عملية التدقيق في الوقت المتفق عليه والمناسب بحيث لا يؤدي إلى أي ضرر بالنسبة للعميل.

5- الوضوح

لا بد أن تتصف جودة التدقيق بالوضوح، حيث أنه يقصد بذلك ضرورة تقديم المدقق تقريراً يتصف بالوضوح، وموجزاً في عرض النتائج بشكل مفهوم.

6- الكفاءة والفعالية

ويقصد بالكفاءة أن تكون الموارد المخصصة لعملية التدقيق كافية ومعقولة، وذلك يعتمد على مدى أهمية وتعقيد العملية المدقق بها. أما الفعالية فإنها تعني مدى قبول العميل للنتائج والاستنتاجات التي توصل إليها مدقق الحسابات من عملية التدقيق، بالإضافة إلى فعالية العمل الجماعي وغير المقيد بأية ضغوط مالية من قبل المدققين.

(2-2-6) أهم العوامل التي تؤثر في جودة التدقيق:

توجد ثلاثة جوانب رئيسة وأساسية تؤثر في جودة التدقيق الناتجة من عملية التدقيق وهي: المدخلات، والمخرجات، والعوامل الأخرى، وفيما يلي توضيح لكل منها:

1- المدخلات

يوجد العديد من المدخلات المهمة في عملية التدقيق تؤثر في جودة التدقيق، بالإضافة إلى معايير التدقيق، ومن أهمها:

أ- السمات الشخصية التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات، مثل: المهارة، والخبرة، والقيم الأخلاقية والفكرية.

ب- بعض المسائل الأخرى التي ترتبط بعملية التدقيق، مثل صحة الأسلوب المتبع في عملية التدقيق، ومدى فعالية تلك الأساليب المستخدمة في عملية التدقيق، بالإضافة إلى توافر الدعم الكافي، الذي يهدف إلى إعطاء جودة التدقيق اللازمة.

2- المخرجات

إن المخرجات من عملية التدقيق لها تأثير هام في جودة التدقيق؛ وذلك لأنها تعبر عن مدى الإلتزام بمعايير التدقيق من قبل المدققين الخارجيين، وأيضاً تعني المساهمين الذين يقومون على تقييم مدى جودة التدقيق المتوافرة، ويتم النظر إلى تقرير المدقق بشكل إيجابي في جودة التدقيق، حيث إن نتائج التدقيق المستخرجة تمثل بشكل واضح مدى تواصل المدقق مع الإدارة، بحيث إنه عند اكتشافه لأي ضعف أو خطأ فيما يخص الرقابة الداخلية الموجودة في الشركة يجب عليه إبلاغ الإدارة بذلك، بالإضافة إلى ضرورة تواصله الدائم مع لجنة التدقيق.

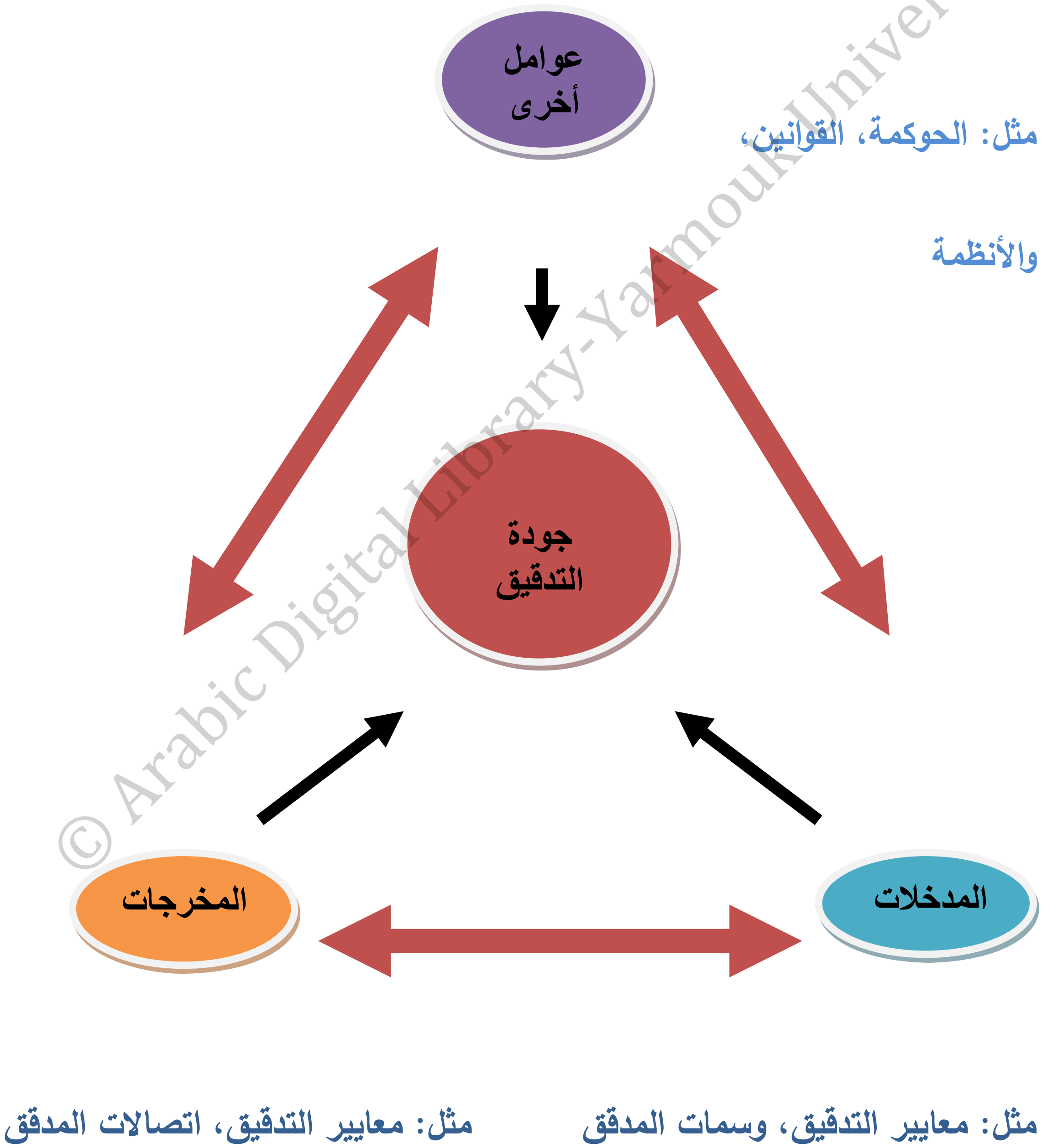
3-عوامل أخرى

ثمة العديد من العوامل التي لها تأثير هام في جودة التدقيق الناتجة عن عملية التدقيق؛ حيث إن حوكمة الشركات السليمة تؤثر بشكل كبير في جودة التدقيق، لا سيما إذا تم خلق جو من الشفافية والسلوك الأخلاقي في الجهات المعنية، بالإضافة إلى القوانين والأنظمة التي لها تأثير إيجابي وفعال في جودة التدقيق.

وهذا الرسم البياني يوضح أهم العوامل التي تؤثر على جودة التدقيق والتي تم ذكرها بالسابق.

شكل رقم (2-1)

العوامل المؤثرة في جودة التدقيق



Source: International Auditing and Assurance Standard Board, 2011

(2-2-7) دور المدقق الخارجي في جودة عملية التدقيق:

إن المدقق الخارجي له تأثير أساسي ودور كبير في مدى وجود جودة للتدقيق في العملية التي يقوم بها، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من قيامه بـ: (أبو هيبة، 2011):

أ- ضرورة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

إن السلوك المهني لدى المدقق يتطلب ضرورة قيامه بفحص وتقييم جميع وسائل وإجراءات التدقيق المحاسبية والرقابة الداخلية لدى الشركة، بينما فحص وتقييم وسائل وإجراءات الرقابة الإدارية ليست من مهام المدقق، وإن كان هناك ميل متزايد نحو إعتبار المدقق مسؤولاً أيضاً عن فحص هذه الوسائل والإجراءات.

ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل وهي: كبر حجم الشركة، وتعدد أنشطتها وعملياتها، حيث إنه يكون من الصعب تدقيق كافة بياناتها بشكل تفصيلي وكافٍ، وذلك يؤدي إلى لجوء المدقق إلى القيام بعمله على أساس الاختبارات لدرجة الكافية التي تساعده على إبداء رأيه الفني في تلك البيانات، مع ضرورة إعطاء رأيه بالقوائم المالية بشكل محايد دون أي ضغوطات من أي جهة سواء مكتب التدقيق التابع له أو الشركة التي يقوم بالعمل على تدقيق بياناتها.

ب- دراسة مدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية

بعد أن تم التأكد من ضرورة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، فإنه لا بد من توضيح كيف يقوم المدقق بذلك، وتوضيح كيفية قدرته على فهم النظام من خلال الفحص والتقييم، أي كيف يقوم بفحص وتقييم هذا النظام وما يترتب على ذلك، كما يلي:

- معرفة ما هو ما تملكه الشركة فعلاً سواء آلالات أو مباني أو فروع أخرى للشركة، والتأكد من مدى وجود نظام معتمد للرقابة الداخلية بالشركة.

- التحقق من مدى تطبيق النظام الرقابة- إن وجد- في الواقع فعلياً، إذ إنه لا يكفي وجود نظام في الوثائق والأوراق، بل لا بد للمدقق من أن يتأكد من سلامة ودقة تنفيذه عملياً (أبو هيبة،2011).

(2-3) المبحث الثاني: إدارة الأرباح

لقد شكلت الأزمات العالمية المتعاقبة جدلاً واسعاً في مختلف الأوساط، وكثُرت المحاولات لمعرفة الأسباب الحقيقية لذلك، ومن ناحية أخرى تعددت المحاولات لوضع الحلول المناسبة لإيجاد حلول لهذه الأزمات، ولتجنب أية أزمات تحدث في المستقبل، ولعل من أهم الأسباب الرئيسة للأزمات الاقتصادية والمالية تقديم الشركات معلومات مالية وتقارير محاسبية غير مطابقة لأوضاعها الحقيقية.

إن هذه البيانات الموجودة في القوائم المالية تلعب دوراً كبيراً بالتأثير في قرارات المستثمرين والاستثمار (Mcnichols & Stubb,2008)، حيث إنه يقوم بعض المديرين أحياناً بإخفاء بعض البيانات الحقيقية من أجل تضليل أصحاب المصالح عن الوضع الاقتصادي الفعلي للشركة (Lara *et al,* 2012). ويلاحظ أن المبادىء المحاسبية المقبولة عموماً(**GAAP**) في هذا الأطار، قد تضمنت نوعاً من المرونة في إعداد القوائم المالية، بحيث تعطي لمديري الشركات الحرية في اختيار السياسات المحاسبية والبدائل الأخرى التي يرونها ذات منفعة للشركة ولمساهميها من أجل تغيير

النتائج المالية الحقيقية للشركة، وهذا أدى إلى ظهور ما يسمى بإدارة الأرباح (Abdelghany, 2005).

وإن ظاهرة إدارة الأرباح أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق من ناحية ازديادها في هذه الأيام بأغلب الشركات (Rani *et al*, 2013)، حيث أن المديرين في الغالب يمارسون شكلين من إدارة الأرباح، الحقيقية والمحاسبية، ويسمح لهم النظام المحاسبي بتقدير الأرباح (Hishem, 2011). إن إدارة الأرباح ليست فقط تخفي الأداء الفعلي للشركة، وإنما أيضاً تعمل على إخفاء وتضليل الأرقام الموجودة في الأرباح، وذلك يؤدي إلى زيادة حيرة المستثمرين الخارجيين، وانخفاض الكفاءات الاستثمارية (Lara *et al*, 2012).

وسوف يتم الحديث بشكل مفصل أكثر عن مفهوم إدارة الأرباح، وتوضيحه من حيث أهم ما يؤثر في حدوثه، وما هي الدوافع لحدوثه، وعلاقة إدارة الأرباح مع السلوك الأخلاقي، بالإضافة إلى توضيح الاختلاف ما بين إدارة الأرباح والاحتيال.

(2-3-1) مفهوم إدارة الأرباح:

ليس هناك تعريف محدد متفق عليه عالمياً لإدارة الأرباح؛ وذلك لتعدد أساليب الكشف والقياس، ولكن بشكل عام، إن إدارة الأرباح هي ممارسة تهدف إلى الحد من التقلبات في صافي الربح لفترة زمنية معينة، ولكن تختلف كليا عن المحاسبة الاحتيالية، وذلك لأن إدارة الأرباح تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (**GAAP**)، ولقد تعددت مسميات إدارة الأرباح مثلاً يسمى المحاسبة الإبداعية، والمحاسبة العدوانية، ومحاسبة الاغتسال الشامل (Rolland, 2010, Rani *et al*, 2013).

ولقد عرف كل من (Healy & Wahlen, 1998, Rudra & Bhattacharjee, 2012) مفهوم إدارة الأرباح؛ على أنه قيام المديرين باستخدام حكمهم في إعداد التقارير المالية، وهدفهم بذلك تضليل المساهمين عن الوضع المالي الحقيقي للشركة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية.

كما ورد تعريف آخر له في (Chen, 2006) وهو عبارة عن القيام بإعداد التقارير المالية من خلال الاعتماد على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، والاعتماد عليها يوفر قدر كافٍ من المرونة في الأساليب والتقديرات المحاسبية، حيث أنه تلك المرونة تساعد المديرين على إخفاء بعض الحقائق والأرقام بشكل قانوني.

ولقد تم ذكر تعريف آخر لمفهوم إدارة الأرباح، على أنه تلاعب الإدارة في الحسابات، وذلك رغبة منها للتأثير في المستثمرين، وإعطاء صورة غير صحيحة لهم عن الوضع الفعلي للبيانات الموجودة في القوائم المالية (Molenaar, 2010).

وثمة تعريف أخر لمفهوم إدارة الأرباح طرحه (Li *et al*, 2011)، ألا وهو قيام الإدارة باختيار السياسات المحاسبية المناسبة؛ من أجل تحقيق نتيجة مرغوب بها من قبلهم في التقارير المالية للشركة.

وإن Sun & Rath (2009) عدّا إدارة الأرباح على أنه قيام الإدارة بتصرف بشكل أناني من أجل مصالحها، مما يؤثر سلباً على أداء الشركة في المستقبل. إن إدارة الأرباح تعطي للمديرين العديد من الخيارات من أجل زيادة أو تقليل الربح، كما تسمح لهم الحرية في اختيار الأساليب والسياسات المحاسبية، حيث يتم منحهم الحرية في استخدام السياسات المحاسبية، وذلك من حيث تقييم

المخزون، وطريقة الإهتلاك المتبعة، بالإضافة إلى إعطائهم الحق بأخذ قرار بالنسبة للديون المعدومة، وإن كل ذلك يؤدي بحد ذاته إلى ما يسمى بالتلاعب بالأرباح أو إدارتها (Sun & Rath,2010).

وإن السبب الرئيس من وراء قيام بعض المديرين الماليين بالتلاعب بالأرباح، هو أنه تعد الأرباح ملخصاً مهماً عن الأداء المالي للشركة، وغالباً يتم تقييم الشركة على أساسه، وخصوصاً من قبل المستثمرين المتوقعين (Bauwhede & Willekens, 2003).

وبناء على التعريفات السابقة فإن الباحثة تعرف مفهوم " **إدارة الأرباح** "، بأنه رغبة الإدارة في إخفاء بعض الحقائق الربحية، الموجودة في التقارير المالية، والغاية من ذلك إعطاء المستثمرين الحاليين والمستقبلين صورة معينة عن أداء الشركة وذلك حسب ما تراه الإدارة مناسب لها.

(2-3-2) دوافع إدارة الأرباح:

إن الإدارة تعد ما تمارسه في إدارة الأرباح تصرفاً قانونياً، وإن ذلك لا يتعارض مع أي من مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموماً، وإن كل هذه التصرفات تكون من صلاحيات وحق الإدارة. ويبقى المهم معرفة الدوافع التي تؤدي بالإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة إلى غض بعض المدققين النظر عن ذلك.

وفي البداية لا بد من التركيز على معرفة السبب الرئيس لممارسة إدارة الأرباح بشكل عام وهو من أجل الوصول إلى تحقيق مستوى معين من الأرباح، بالإضافة إلى نمو الإيرادات، وتحسين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

وإن هذه الدوافع تختلف من شخص إلى أخر فهي بالنسبة:

- **للمديرين :**

1- جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين، وذلك من خلال قيامهم بإدارة الشركة بشكل أفضل من أجل تقديم أفضل عائد للمساهمين، بالإضافة إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح على المدى طويل الأجل.

2- العمل على تحقيق استراتيجية العمل الواقعي، من خلال السعي الدائم لنجاح العلاقة مع الموردين على المدى طويل الأجل.

3- التركيز على كفاءة وفعالية الموظفين، من خلال تدريبهم وتقديم الضمان الاجتماعي لهم، والرفاهية؛ وذلك من أجل تقديم أفضل الخدمات للعملاء والزبائن (Giroux, 2004).

- **لأعضاء مجلس الإدارة** : دافعهم كسب ثقة المساهمين، وذلك لاستمرار مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تجنبهم لأية دعاوى قضائية ضدهم.

- **للمدققين** : فإنهم يملكون دوافع متناقضة، حيث إنه من جهة تلبية لعملائهم وعدم خسارتهم، ومن جهة أخرى يجب أن يكون التدقيق صحيحاً من أجل تجنب فقدان المصداقية من ناحيتهم (Dottorato & Dottorando, 2011).

وفي بعض الحالات عند قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح ، فقد تؤدي بهم إلى القيام بتقديم تبريرات من بينها (Scott & Pitman, 2005):

- عدم مخالفة القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة في الشركة.

- عدم مخالفة المبادىء المحاسبية المقبولة عموماً.
- عدم تجاوز نطاق سلطاتها.

(2-3-3) الحوافز من إستخدام إدارة الأرباح:

بعد ذكر أهم الدوافع التي تؤدي بالإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح، نذكر الحوافز التي تساعد على ممارسة إدارة الأرباح، فهناك حوافز ثلاثة رئيس للإدارة لممارسة إدارة الأرباح، والتي قد تنطوي على دافع انتهازي، ودافع الكفاءة، أو على الاثنين معاً كما يلي(العيسى، 2008):

1- الحوافز التعاقدية (Contractual Incentives)

إن البيانات المحاسبية يتم استخدامها من أجل المساعدة في رصد وتنظيم العقود بين الشركة والملاك المتعددين. ولقد ذكر كل من Healy & Wahlen (1999) على أنه عندما يكون التعاقد الحاصل ما بين الشركة والأطراف الأخرى قائماً على النتائج المحاسبية الظاهرة، فإنه سوف يكون لدى الإدارة حافز كبير لممارسة إدارة الأرباح. والحوافز التعاقدية تتمثل في عقود الدين (**Debt Contracts**)، إضافة إلى العقود الخاصة بالمكافأت والحوافز الخاصة بالإدارة، وأيضا إمكانية الحصول على مزايا خاصة، وتحقيق الأمان الوظيفي.

2- حوافز السوق (Market Incentives)

يتم ظهور حوافز السوق بالنسبة لإدارة الأرباح، عندما يدرك المديرون إلى أنه توجد علاقة ما بين الأرباح المعلنة والقيمة السوقية للشركة؛ وذلك بهدف التأثير في السوق، ففي حال تعرض الشركة

لسنة مالية سيئة فإنها تقوم بتحميل مبلغ كبير من المصروفات مبالغ به على إيرادات السنة الحالية؛ وذلك من أجل تحقيق أرباح في السنوات المقبلة.

3-الحوافز التنظيمية (Regulatory Incentives)

إن الحوافز التنظيمية بالنسبة لإدارة الأرباح تظهر عندما يتشكل اعتقاد بإنه يوجد للأرباح المعلنة تأثير في عمل واضعي التشريعات أو المسؤولين الحكوميين. وقد أشارت دراسة Scott & (2005) Pitman إلى أنه من خلال القيام بإدارة نتائج العمليات، فإنه يعطي للمديرين الفرصة للتأثير على أعمال واضعي التشريعات أو المسوؤلين الحكوميين، مما يؤدي إلى التقليل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على الشركة.

(2-3-4) العوامل التي تساعد على إدارة الأرباح:

يوجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى ممارسة إدارة الارباح من قبل الشركة، وقد تم ذكر العوامل التي تساعد على ممارسة إدارة الأرباح، وهي Sun & Rath (2009) :

1- حجم الشركة

لقد تعددت الآراء ووجهات النظر من حيث: هل لحجم الشركة تأثير في إدارة الأرباح أم لا، فكانت وجهة النظر الأولى أن المديرين في الشركات الكبيرة تحديداً يتعرضون أكثر للوقوع في أنشطة إدارة الأرباح من حيث العمل على تخفيض أرباح الشركة، أما وجهة النظر الثانية فقد بينت أن الشركات الكبيرة تحاول قدر المستطاع تجنب الانخراط في إدارة الأرباح؛ وذلك لأن تلك الشركات تتعرض لتدقيق كبير من قبل المحللين والمستثمرين، والجهات الرقابية الخاصة بها، بالإضافة إلى أن

الشركات الكبيرة لا تحتاج إلى ممارسة إدارة الأرباح، وذلك لأنه يوجد لديها موارد كافية لتنويع المخاطر وتحقيق الاستقرار في النمو؛ مما يؤدي إلى تدفق واستقرار أكثر في الأرباح لديها.

2- فرص نمو الشركة

إن العمل على نمو الشركة يعطي للمديرين دافعاً كبيراً لإدارة الأرباح، وذلك عند التوقع أو احتمال حدوث فرص غير مؤكدة يمكن أن تسبب تقلبات في الأرباح، بالإضافة إلى أنه كلما كان الخطر قوياً ومتزايداً وتكلفة رأس المال عالية، كلما كان هناك سبب قوي لممارسة المديرين لإدارة الأرباح.

ولقد تبين وجود علاقة ايجابية تربط ما بين نمو الشركة، ونشاط إدارة الأرباح، فإن الشركات التي تكون سريعة النمو، يوجد لديها سهولة في الانخراط وممارسة إدارة الأرباح أكثر من الشركات الأكثر نضجاً واستقراراً، والذي يساعد المديرين على ذلك هو صعوبة مراقبة الأنشطة التجارية للشركات سريعة النمو.

3- ربحية الشركة

إن عامل الربح لدى الشركات يعطيهم دافعاً كبيراً لممارسة إدارة الأرباح، حيث إن الربحية القليلة لدى الشركة تعطيها حافزاً للتلاعب بالأرباح، والسبب الرئيسي لذلك أن الشركة في تلك الحالة تدل على أنها تواجه عوائق مالية خطيرة، حيث إن الشركات التي تتصف بتراجع أرباحها تميل إلى ممارسة إدارة الأرباح، وهذا هو أقوى حافز للمديرين لممارسة إدارة الأرباح في حالة حصولهم على ربحية قليلة، وحدوث تقلبات حادة في الدخل.

4- الأداء التشغيلي للشركة

إن مفهوم إدارة الأرباح يرتبط بالأداء التشغيلي للشركة، حيث إنه عندما يكون أداء الشركة مرتفعاً بشكل غير متوقع أو(أقل)، فإن المديرين يميلون بشكل كبير إلى تقليل (زيادة) الأرباح المعلن عنها، حيث إنه إذا كان الأداء التشغيلي للشركة ضعيفاً أو سيئاً للغاية، فإنه سيؤدي إلى نقص دخلها وهو ما يعرف باستراتيجية "Taking Bath ".

(2-3-5) أساليب إدارة الأرباح:

إن إدارة الأرباح التي تدل على التلاعب الذي يحدث بالبيانات المالية من قبل الإدارة، ليس دائما غير قانوني، ولكن توجد أساليب معينة تستخدم من قبل الإدارة لتعد ذات طابع قانوني نوعاً ما، ومن بين تلك الأساليب التي تحدث عنها (Leiv, 2007)، هي:

1- محاسبة التنظيف الشامل (Big Bath):

إن العديد من الشركات تلجأ إلى إعادة الهيكلة أو شطب فروع لها بشكل كبير؛ وذلك من أجل أن تبقى منافسة، وبحدوث ذلك فإن المعايير المحاسبية تسمح للإدارة بتسجيل الخسائر المترتبة عليها كمصروفات غير متكررة في قائمة الدخل.

ويؤثر سلبياً في سعر السهم عند تحميل خسارة كبيرة مقابل الإيرادات الجارية؛ وذلك لأنها مرتبطة بأنباء سيئة من حيث قدرة الإدارة على المنافسة، ولكن من جهة أخرى إذا تم اعتبار أن الخسائر والتغييرات التشغيلية ذات علاقة إيجابية فإن احتمالاً كبيراً أن يرتفع سعر السهم بقوة وبسرعة كبيرة،

ولكن إعادة الهيكلة تؤدي إلى اتهام الشركات بالعديد من التهم إلا أن ذلك يساعدها على " تنظيف" الميزانية العمومية وهو ما يسمى "**Big Bath**".

إن تقنية "**Big Bath**" تستخدم من ناحية أنه إذا كان يجب على الشركة أن تبلّغ عن أية أنباء سيئة مثل خسارة إعادة الهيكلة، فإنه يفضل أن تبلغ عن ذلك دفعة واحدة مع ضرورة التخلص منها، وبما أن أغلب هذه النفقات تبنى على أساس التقدير، فإنه يفضل تقدير تلك الخسائر بأعلى قيمة؛ وذلك من أجل تفادي أية مفاجأت يمكن أن تحدث في الأرباح المستقبلية، ومن الوسائل المستخدمة لذلك إعادة هيكلة العمليات، وإعادة هيكلة الديون المشكوك فيها، وإثبات الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة.

وعندما تُقرر الشركة إعادة هيكلة، فإن كلاً من الإدارة والموظفين، المستثمرين والدائنين، الزبائن والموردين، يرغبون في فهم ومعرفة الأثار والأحداث المتوقعة، وهذا ما يجب التأكد منه في التقارير المالية التي يجب أن تحتوي على معلومات كافية.

2 - Cookie Jar Reserves

إن المحاسبة التي تكون مبنية على أساس الاستحقاق تتميز بالاعتماد على كثير من التقديرات المحاسبية والتي تكون محسوبة ومسجلة بالاعتماد على أحداث أو صفقات في السنة المالية الجارية، وبالمقابل يترتب على ذلك التزامات سوف يتم دفعها مستقبلاً وتتطلب تقديراً من قبل الإدارة، والذي لا بد من معرفته أنه لا يمكن معرفة الأحداث المستقبلية على وجه الدقة واليقين في وقت التقدير؛ وذلك لأنه يوجد هناك شك على الأغلب يحتوي عملية التقدير، وبمعنى أخر لا يوجد تقدير صحيح، وإنما توجد فرصة لتقديرات ممكنة، وهو هنا ما يحكم على الإدارة بأن تقوم باختيار تقدير واحد، وإن عملية

الاختيار التي يقوم بها المديرون تهيىء الفرصة لهم لممارسة إدارة الأرباح، حيث إنه عند قيام الإدارة باختيار أعلى قيمة ممكنة للتقدير من ناحية المصاريف المقبولة والممكنة، فإنه تُسجّل مصاريف أكبر في الفترة الحالية، على العكس من أنه لو تم اختيار الحد الأدنى للتقدير، وذلك يؤدي إلى تسجيل المصاريف بقيمة أقل في المرحلة القادمة، وإن الإدارة بذلك تقوم بما يعرف بـ (Cookie Jar Reserve) وهي عادةً ما يتم استخدامها من أجل تعزيز الإيرادات للفترة اللاحقة.

وإنه من أهم الأساليب التي تستخدم في ذلك العمل على تشكيل الاحتياطيات والمخصصات، ومثال على ذلك تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وأيضا تقدير تكاليف الكفالة، والمخصصات التي تكون ضمن الراتب التقاعدي، بالإضافة إلى نسبة الإنجاز وذلك للعقود طويلة الأجل.

3- محاسبة الحيازة الإبداعية

قامت السنوات الأخيرة العديد من الشركات بإعادة هيكلة لصناعتها وذلك من خلال عمليات الدمج، والاستحواذ، وتحقيق الأرباح المفاجئة، وقام بعض المستحوذين أو المشترين، خصوصاً أولئك الذين يقومون بشراء الأسهم ، واستغلال فرصة الانخراط بهذه البيئة، وهي شكل من أشكال المحاسبة الإبداعية، ولقد أسماها (Leiv) بـ" سحر الاندماج". حيث إن الشركة التي تقوم بامتلاك شركة أخرى يقال إنها أقدمت على رهان وتحد كبير في المستقبل، ويرتبط هذا الرهان من خلال تأكيده تزايد الأرباح المسجلة للشركة الممتلكة، وذلك باعتبار أن هذا التملك جيد التخطيط، وأن المعايير المحاسبية تتطلب تسجيل هذا الامتلاك وفقاً لطريقة الشراء، ومن أهم الطرق المستخدمة في هذا الأسلوب القيام بشطب تكاليف عملية البحث والتطوير الجارية للشركة المملوكة، ويوضح ذلك من

خلال أنه يمكن شطب جزء كبير من سعر الشراء، وذلك مقابل الأرباح الجارية في سنة الامتلاك، وحماية الأرباح المستقبلية من هذه النفقات، وطريقة أخرى ألا وهي: العمل على دمج أرباح الشركة المملوكة في الأرباح الموحدة للشركة، بحيث يقوم على ضم الأرباح الجارية للشركة المملوكة إلى أرباح الشركة الأم.

4- الاعتراف بالإيرادات Revenue Recognition

إن ما يساعد على الاعتراف بالأرباح القواعد المحاسبية التي تقوم الشركة باستخدامها، وضمن حالات نادرة تتغير هذه القواعد، ويجب أن تأخذ الشركات بعين الاعتبار أن التغيير في القواعد المحاسبية قد يفسر على أنه تلاعب بالأرباح، وبالتالي فإن ذلك يؤثر في أسعار الأسهم، ومن ضمن الحالات التي يمكن من خلالها إجراء تغيير على القواعد المحاسبية دون التأثير في أسعار الأسهم، وهي الاعتراف بالإيرادات.

ويوجد العديد من القواعد البديلة للاعتراف بالإيرادات مقدماً، وهناك وجهتا نظر لذلك، حيث يرى البعض أنها تعكس الواقع الاقتصادي بشكل جيد، والبعض الأخر يرى غير ذلك، وأنه يجب التنويه إلى أن اعتماد قاعدة اعتراف معينة للإيراد، وفي الوقت المناسب، يهيىء الفرصة لإدارة الأرباح.

وقد تم ذكر أساليب إدارة الأرباح وأهم الأسباب المحتملة لإتباع تلك الأساليب بشكل واضح في (Clikeman, 2003)، وكما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (2-1)

الأسلوب	الأسباب المحتملة لذلك
أسلوب يكون عندما الشركة يكون لديها مبيعات مرتفعة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير المالية، ومن ثم يليها مبيعات منخفضة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة.	احتمال أن تكون الشركة قد عجلت الاعتراف بالايراد.
الأسلوب الثاني فيكون من خلال أن تكون المصاريف التشغيلية منخفضة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير المالية، ومن ثم يليها مصاريف تشغيلية مرتفعة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة.	احتمال أن تكون الشركة قد أجلت المصروفات الاختيارية.
الأسلوب الثالث يكون من خلال الانخفاض المفاجئ لهامش الربح أثناء الشهر الأخير من السنة وذلك مع المقارنة بهامش الربح بالفترات السابقة.	احتمال الشركة أن تكون قد خفضت الأسعار لتعجيل المبيعات.
أما الأسلوب الاخير فيكون من خلال تقديم فترة ائتمان طويلة على المبيعات الأجلة في نهاية السنة بالمقارنة بالفترات السابقة.	احتمال أن تكون الشركة قد قدمت شروط إئتمان ميسرة على المبيعات الأجلة عند قرب نهاية السنة.

(2-3-6) تأثير السلوك الأخلاقي في إدارة الأرباح

يكون لدى أغلب الأشخاص استعداد تام للقيام ببعض الأعمال غير الأخلاقية وتجاوز السلوك الأخلاقي، بحيث تكون غايتهم من ذلك تقديم مصلحتهم الشخصية على مصلحة الغير، ولكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار اختلاف تلك التجاوزات من شخص إلى أخر، وذلك باختلاف الغاية والمنفعة التي تدفعهم إلى فعل ذلك السلوك.

وعلى الرغم من أن ممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة لا ينتهك المبادىء المحاسبية المقبولة عموماً، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن المعلومات المالية التي تتعمد الإدراة تغييرها مقبولة أخلاقيا Gaa & Dunmore (2007). ومن الملاحظ أنه زاد الاهتمام كثيراً بالسلوك الأخلاقي من حيث الممارسات المحاسبية، وذلك بدءاً بانهيار سوق الأسهم لشركات التكنولوجيا في العام 2000، وقد تبعها بعد ذلك الفضائح المحاسبية التي حدثت في Adelphia, Enron, Kmart، في عامي 2001 و 2002 والتي حازت اهتمام الرأي العام، بالإضافة إلى المشكلات التي تحدث بسبب نظرية الوكالة والتي تمثلت بحدوث تضارب ما بين الإدارة والمساهمين بسبب لجوء الإدارة إلى استغلال موارد الشركة لمصالحها الشخصية، وفي العام 2002 أدى ذلك إلى صدور قانون (SOX) وذلك رداً على تلك الفضائح، مما يجعل المديرين التنفيذين أكثر عرضة للمساءلة عن إعداد التقارير المالية لشركاتهم(Grasso *et al*, 2009, Gerayli *et al*, 2011).

فقد ناقشت دراسات عديدة هذا الموضوع من نواحٍ مختلفة بحيث ظهرت أراء عديدة في هذا الصدد، فقد بينت دراسة Wensheng & Jie (2010) أنه توجد علاقة قوية ما بين إدارة الأرباح والتلاعب بها والأخلاق، حيث أن الهدف الأساسي من ممارسة إدارة الأرباح إعطاء معلومات مالية مضللة للمستثمرين، وإن وجود النية من قبل المدير لممارسة إدارة الأرباح ترتبط بشكل كبير بأخلاقيته، وذلك

إذا كان المدير يمتلك شعوراً وإحساساً أخلاقياً قوياً، فلن يكون لديه أي دافع لممارسة إدارة الأرباح لأي سبب كان، حيث إنهم فسروا ذلك بأنه قيمهم الأخلاقية لا تسمح لهم بممارسة إدارة الارباح، بالإضافة إلى أنه لا يستطيع أحد التأثير فيهم، طالما لا توجد لديهم نية لممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة إلى القيم الأخلاقية الموجودة في الشركة بالأساس.

وقد أكد Gaa & Dunmore (2007) أنه ليس دائما إخفاء بعض المعلومات عملاً غير أخلاقي، وذلك إذا تم القيام بتبرير ذلك التصرف، أما إذا كان لا يوجد مبررات لذلك فإنه هنا يعد غير أخلاقي، حيث إن مشكلة التضليل في البيانات والمعلومات المالية الخاصة بشركة ما، التي يقوم المدير بإخفائها هي من أجل حجب أو إخفاء أشياء معينة، لأهداف خاصة لديهم. وتوجد وجهة نظر في هذه أخرى، حيث إن الباحثين قاموا بتوضيح ذلك التلاعب الحاصل من قبل الإدارة، فإنه هل تم من أجل تضليل الناس، أم من أجل القيام بسرية لإخفاء البيانات المالية، حيث إنه تم تصنيف العمل الأول بالنسبة للإدارة بأنه غير أخلاقي، بينما اعتبر تصرف القيام بسرية عمل أخلاقي.

أما دراسة Elias (2007) فقد قام بالتركيز على إدارة الأرباح، من وجهة نظر كل من المحاسبين، وأعضاء الهيئة التدريسية، والطلاب وذلك من ناحية إرتباط سلوك الأخلاقي بمارسة إدارة الأرباح. وحسب الإجابات التي تم الحصول عليها، فقد تبين أنه لا يوجد أي مبرر لإعتبار التلاعب في الأرباح عمل أخلاقي، وحسب أراء طلاب المحاسبة في هذه الدراسة، فأكدوا أن القيام بتلك الممارسات لا تعد عملاً غير أخلاقي، وقاموا بإعتبار تلك الممارسات على أنها من حق للإدارة وليست تلاعبا طالما لا تخالف المبادىء المحاسبة المقبولة عموماً. طبعاً على العكس تماماً من رأي أعضاء الهيئة التدريسية، حيث أنهم اعتبروا ذلك عملاً منافياً للأخلاق، وتبين في الدراسة أن

الأشخاص الذين لديهم رابط بالمسؤولية الاجتماعية بالشركة، وتحقيق مكاسب على المدى البعيد إعتبروا أن هذه التصرفات غير أخلاقية، بينما الأشخاص الذين لديهم غاية من تحقيق مكاسب على المدى القصير فإنهم إعتبروا تلك الممارسات أخلاقية طالما أنها لا تنتهك أياً من مبادىء المحاسبة المقبولة عموماً.

(2-3-7) فوائد إدارة الأرباح

إن ظاهرة إدارة الأرباح التي أصبحت ذات تأثير كبير في معظم الشركات، فوجودت ذات فائدة لعدة جهات، فإنها (Nelson *et al*, 2003):

1- تساعد المنظمين وواضعي المعايير على تحديد أكثر جزء يحتاج إلى تغيير تنظيمي.

2- تساعد على تقييم عمل مدققي الحسابات ومدى جودة تقريرهم، بالإضافة إلى مساعدة المدققين المبتدئين وتدريبهم على أساليب إدارة الأرباح المتبعة من قبل معظم الشركات، والعمل على كشفها.

3- تساعد المدير العام، والمدير المالي، ولجنة التدقيق، على التركيز على أجزاء القوائم المالية التي يجب أن تكون لديهم مسألة للشك فيها.

4- تساعد على تركيز لجنة التدقيق على عملها أكثر، وذلك لتوقعها أن المستثمرين سوف ينظرون للقوائم المالية بنظرة شك أكثر من نظرة ثقة.

(2-3-8) مشاكل إدارة الأرباح:

إن إدارة الأرباح، رغم تحقيقها منافع على المدى القصير بالنسبة للمديرين، فإنها تؤدي إلى مشاكل عديدة على المدى الطويل، ومن أبرز هذه المشكلات:

1- **التقليل من قيمة الشركة:** إن العديد من القرارات التي تقوم الشركة باتخاذها من أجل تحقيق أرباح على المدى القصير، يمكن أن تؤدي تلك القرارات في الأجل الطويل إلى حدوث مشاكل عديدة في الكفاءة الاقتصادية للشركة، حيث أن تأخير المصروفات الاختيارية سوف يؤدي إلى مشكلات عديدة بأداء الشركة، فعند حدوث تأخير للصيانة، والبحوث والتطوير، وتدريب العاملين فإن ذلك قد يؤدي إلى تعطيل المعدات، وخسارة الشركة لحصتها في السوق، بالإضافة إلى تخفيض إنتاجية الشركة.

2- **اهتزاز المعايير الأخلاقية:** على الرغم من أن مفهوم إدارة الأرباح قائم على عدم انتهاك المبادىء المحاسبة المقبولة عموماً بشكل مباشر، إلا أن ممارستها مشكوك بها من الناحية الأخلاقية، فإن الشركة من خلال إدارتها للأرباح توضح للموظفين والعاملين لديها على إخفاء وتضليل الحقيقة. هذا أمر مقبول ولا يعد غير أخلاقي، وهذا ما تم تأكيده أيضاً في دراسة (Gaa & Dunmore, 2007). فإن المديرين الذين يقومون بممارسة خطر إدارة الأرباح يتحملون فرصة مناخ أخلاقي يسمح بوجود أعمال أخرى يكون مشكوكاً بها، فعند قيام المدير بالطلب من الموظفين في قسم المبيعات لديه في الشركة بتعجيل المبيعات في أحد الأيام، فإن ذلك يؤدي إلى فقدانه السلطة الأخلاقية التي تمكنه من القيام بإعطاء أي انتقاد أو رأي بالنسبة لخطط المبيعات المشكوك فيها في يوم أخر.

3- **العقوبات الإقتصادية:** نلاحظ أن مفهوم إدارة الارباح أصبح خطيراً جداً؛ ومن أجل ذلك قامت بورصة الأوراق المالية الأمريكية بفرض عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بممارسة إدارة أرباح، من خلال فرض العقوبات والغرامات على ممارسيها.

4- **عدم إظهار مشاكل الإدارة التشغيلية:** إن ممارسة إدارة الأرباح لا تتم على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تتعدى ذلك لتصل إلى مستوى الإدارة التشغيلية، فإن أغلب المديرين التشغيلين يقومون بممارسة إدارة الأرباح لغاية الحصول على مكافأت، وترقيات، أو لغاية إخفاء أي انتقاد على الأداء السيىء لديهم، وإن ذلك يؤدي إلى وقوع الشركة بعدة مخاطر حال حصول ذلك، بحيث أنه عند إخفاء أية مشكلة عن الإدارة العليا يؤدي ذلك لعدم حل المشكلة، وبالإضافة إلى عدم حل أي أخطاء قد حصلت، وذلك لفترات طويلة جداً.

(2-3-9) الفرق ما بين الإحتيال وإدارة الأرباح

إن ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح تختلف نوعاً ما عن عملية الاحتيال، وقد قام (Dechow & Skinner (2000 بتوضيح هذا الاختلاف من خلال الشكل التالي:

شكل (2-2)

	الخيارات المحاسبية مع المبادىء <u>المحاسبية المقبولة عموماً</u>	**خيارات التدفق النقدي <u>" الحقيقي"</u>**
المحاسبة المتحفظة	- الاعتراف العدائي بالبنود أو الاحتياطيات. - المبالغة المكتسبة في عملية البحث والتطوير في مكتسبات الشراء. - المبالغة في تكاليف إعادة الهيكلة، والأصول المشطوبة.	- تأجيل المبيعات. - تعجيل مصروف البحث والتطوير والإعلان.
أرباح محايدة	- أرباح ناتجة عن عملية محايدة للعملية.	
المحاسبة العدائية	- التقليل من بند الديون المشكوك في تحصيلها. - تقليص من بنود أو احتياطيات بأسلوب عدائي جدا.	- تأجيل مصروف البحث والتطوير والإعلان. - تعجيل المبيعات.
	<u>إنتهاك لمبادىء المحاسبة المقبولة عموماً</u>	
المحاسبة الاحتيالية	- تسجيل المبيعات قبل تحقيقها. - تسجيل مبيعات خيالية. - تسجيل فاتورة المبيعات بتاريخ سابق.	

(2-4) المبحث الثالث: العلاقة ما بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح

تظهر أهمية التدقيق بشكل عام، في الشركات التي يكون لديها دافع أو حافز لممارسة إدارة الأرباح، حيث إن عملية التدقيق تساعد كثيراً في الحد من هذه الظاهرة، وكشف أي تلاعب يتم في الشركة، بالإضافة إلى إمكانية كشف مدى قوة نظام الرقابة الداخلي الخاص للشركة.

في نهاية السنة المالية، تأخذ عملية التدقيق من قبل مدققي الحسابات دوراً كبيراً من أجل تخفيف ممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة إلى قدرتهم العمل على منع المديرين من اتباع إدارة الأرباح (Prawitt *et al*, 2009). ولا بد من التأكيد على مدى أهمية دور مدقق الحسابات وما له من تأثير في الحد من هذه الظاهرة، وذلك الشيء مبني على أنه كلما كانت جودة التدقيق عالية وذات مصداقية، أدى ذلك إلى انخفاض ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركة (Othman & Zeghal, 2006).

إن ممارسة إدارة الأرباح قليلة الحدوث لدى الشركات التي تكون لديها لجنة تدقيق حسابات مستقلة، حيث إن تلك اللجنة يجب أن تحتوي على عضو واحد على الأقل يمتلك الخبرة المحاسبية والمالية، بالإضافة إلى اجتماعات اللجنة التي يجب أن تكون بشكل دائم ومتكرر (Hossain *et al*, 2011).

وعلى الرغم من قلة الأبحاث التي تحدثت عن العلاقة التي تربط جودة التدقيق بإدارة الأرباح، إلا أنه توجد مجموعة قليلة من الباحثين نوعاً ما تحدثوا عن ذلك في دراساتهم، حيث قام Gerayli *et al* (2011) بدراسة أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح، حيث تم بناء دراستهم على ثلاث فرضيات، ومنها إفتراضهم وجود علاقة سلبية ما بين متغير جودة التدقيق، والمقاس بحجم المدقق، والذي تم

اعتماده عن طريق افتراض: هل تم التدقيق من قبل الشركات الأربعة الكبرى أم لا، وإختصاص المدقق الصناعي، والذي تم بناؤه عن طريق عدد الشركات الصناعية التي قام المدقق بفحص حساباتها، بالإضافة إلى متغير استقلالية المدقق والذي تم قياسه عن طريق الأتعاب التي تدفع للمدقق، مع إدارة الأرباح.

وقد قام الباحثون بتأكيد وجود علاقة سلبية تربط ما بين جودة التدقيق بكافة متغيراتها مع إدارة الأرباح، وأثبتوا أنه كلما كانت جودة التدقيق أعلى، فإن إدارة الأرباح والتلاعب بها من قبل الشركات سوف تكون أقل.

وكذلك دراسة Chen *et al* (2005) والتي حاولوا فيها معرفة العلاقة التي تربط إدارة الأرباح بجودة التدقيق وذلك للشركات المصنفة في السوق الاول (الاكتتاب العام)، وتم بناؤهم لدراستهم على أساس فرضيتين، حيث افترضوا أن الشركات المصنفة في السوق الأول والمدققة من قبل مدققين يتبعون لشركات التدقيق المصنفة ضمن أكبر خمس شركات، أقل تأثراً ودخولاً في ظاهرة إدارة الأرباح ومقارنتها مع التي دققت من قبل مدققين مصنفين لشركات تدقيق ليست من ضمن الشركات الخمسة الكبرى، وأيضا اهتموا باختصاص المدقق، حيث إنهم افترضوا أن الشركات التي تم تدقيقها من قبل مدققين متخصصين صناعياً أقل تأثراً بإدارة الأرباح من غيرها من الشركات التي دققت بغير ذلك، وقد أكدوا من خلال اختبارهم لهذه الفرضيات أنه كلما كانت الشركات المصنفة في السوق الأول مدققة من قبل مدققين يتبعون لأكبر الشركات الخمسة ومختصين صناعياً، فإن ذلك يؤدي إلى الحد من إدارة الأرباح، حيث تكون جودة التدقيق في هذه الحالة عالية جداً ، وقد تم تفسيرهم ذلك من ناحية أن الشركات الخمسة الكبرى، تهتم جداً بالمحافظة على سمعتها من خلال تقديمها أفضل

عمليات فحص لبياناتهم، بالإضافة إلى اهتمامهم بجودة الخدمة التي يقومون بتقديمها لعملائهم، وقد تم تأكيد إنه كلما كانت إدارة الأرباح قليلة أو معدومة، فإن ذلك يدل على جودة تدقيق للبيانات المالية بشكل عالٍ، مما يؤدي إلى استفادة أكبر عدد ممكن من مستخدمي هذه البيانات.

ودراسة أخرى لـ Chen *et al* (2011)، حيث قام الباحثون في هذه الدراسة تأكيد أهمية جودة التدقيق وأثرها في إدارة الأرباح والحد منها، حيث إنهم افترضوا تأثير جودة التدقيق في إدارة الأرباح وتكلفة رأس المال، وذلك في الشركات الحكومية وغير الحكومية، وأثبتت دراستهم أنه تكون إدارة الأرباح وتكلفة رأس المال قليلة لدى الشركات غير الحكومية، وذلك لارتفاع جودة التدقيق لدى هذه الشركات، حيث تعمل بشكل كبير في الحد من ظاهرة إدارة الأرباح، والتي تم إثباتها في هذه الدراسة إلى نسبة ارتفاعها لدى الشركات الحكومية، وذلك لعدم كفاءة التدقيق ومدى الجودة المقدمة لتلك الشركات، وهذا يساعد نسبة كبيرة من المديرين على استغلال ذلك الشيء من ناحية قدرتهم على التلاعب بالأرباح دون حدوث أية أضرار لهم.

وبعد إستعراض بعض الدراسات التي قامت بالتركيز على هذا الموضوع من عدة نواحٍ باختلاف القطاعات، فإنه يتم تأكيد أهمية جودة تدقيق الحسابات الموجودة لدى الشركات، حيث إن جودة التدقيق تلعب دوراً من ناحية ثقة المساهمين بالتقارير المالية الصادرة من قبل الشركات التي يكون لديهم استثمار بها، وأيضا للمستثمرين المتوقعين، فإن ذلك يخلق نوعاً من الطمأنينة لديهم، وتشجعهم على الاستثمار في تلك الشركة أكثر من غيرها.

ولا بد من تأكيد أن صفة الجودة في التدقيق لا تُعطى إذا لم يكن المدقق يتمتع بصفات مهنية وأخلاقية، حيث إنها تبنى على المصداقية والنزاهة، بالإضافة إلى الاستقلالية التي تلعب دوراً بالغ الأهمية لحدوث الجودة في عملية التدقيق الموكلة للمدقق، وهذا ما سوف يتم إثباته في هذه الدراسة، من ناحية مدى أهمية جودة التدقيق بالحد من إدارة الأرباح.

الفصل الثالث
الدراسات السابقة

- الدراسات الأجنبية
- الدراسات العربية
- ما يميز هذه الدراسة

(1-3) المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى إستعراض الدراسات السابقة التي تناولت إدارة الأرباح وأثر جودة التدقيق عليها، فقد تم ملاحظة أن هناك العديد من الدراسات التي لها صلة بهذا الموضوع وسيتم عرضها من خلال تصنيفها إلى مستوين حسب البيئة التي أًجريت فيها الدراسة: دراسات أجنبية، ودراسات عربية.

(3–2) الدراسات الأجنبية:

1– دراسة **Ebrahim** (**2001**)، بعنوان:

"**Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance, and Earnings Management: An Additional Evidence**".

هدفت هذه الدراسة لفحص العلاقة بين عدة متغيرات وهم: جودة التدقيق، وخدمة المدقق، وأهمية العميل مع متغير ممارسة إدارة الأرباح.

ومن أهم الفرضيات التي تم بناء الدراسة عليها، وجود علاقة إرتباط سلبية بين مدة ممارسة إدارة الأرباح والمقاس بالمستحقات االاختيارية وجودة التدقيق والمقاس بحجم بحجم مكتب التدقيق، بلغ حجم العينة في هذه الدراسة جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة نيويورك في الولايات المتحدة خلال الفترة (**1999–1988**) إضافة إلى البيانات اللازمة لتقدير في نموذج جونز المعدل وعددها (1938) شركة، وتم أخذ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك حسب ما ورد في قائمة التدفقات النقدية من أجل تقدير إجمالي المستحقات، وأيضا تم تطبيق فترات زمنية على نموذج جونز المعدل لتقدير المستحقات التقديرية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ما بين جودة التدقيق وممارسة إدارة الأرباح، وأيضا أظهرت النتائج أنه توجد علاقة سلبية بين سلوك ممارسة إدارة الأرباح والفترة التي يقوم المدقق بتدقيقها، وتبين أنه توجد علاقة إيجابية ما بين المدة التي يقوم المدقق بعمله وكفاءة جودة التدقيق، حيث إنه الإحتفاظ بالمدقق لفترة طويلة يؤدي إلى تحسين مهمة الكشف الموكلة إليه، وتبين أيضا أنه توجد علاقة سلبية بين المستحقات التقديرية وأهمية العميل وقد تبين في نتائج الدراسة أنه لا توجد أدلة تظهر مدى أهمية العميل وتأثيره في نزاهة واستقلالية المدقق من حيث الدور الرقابي الموكل له في عملية التدقيق.

2- دراسة **Chen, *et al*** (**2005**)، بعنوان :

"**Audit Quality and Earnings Management for Taiwan IPO Firms**".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق والمقاس بجودة التدقيق وإختصاص المدقق الصناعي وإدارة الأرباح والمقاسة بالمستحقات غير المتوقعة للشركات المدرجة في السوق الأولي في تايوان.

لقد تم قياس المتغير التابع وهو إدارة الأرباح بالمستحقات التقديرية بإستخدام نموذج (Jones) المعدل، أما المتغير المستقل وهو جودة التدقيق فقد تم قياسه بأكثر من متغير وهي: (الاختصاص الصناعي للمدقق، وتصنيف المدقق من خلال أنه المدقق يتبع لشركة تدقيق مصنفة ضمن (Big 5 وهي كبيرة الحجم وغير ذلك صغيرة الحجم)، وبلغ حجم العينة (**367**) شركة من الإصدارات الحديثة للفترة الممتدة بين (**2002-1999**)، وذلك من قاعدة البيانات الاقتصادية التايوانية.

وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود ارتباط قوي بين مدقق الحسابات وإدارة الأرباح في السنة التي يتم فيها الاكتتاب العام لدى الشركات الموجودة في تايوان، ولقد تبين أيضاً وجود ارتباط قوي بين مدققي الحسابات ذوي الخبرة الكبيرة وإدارة الأرباح بشكل عام، وذلك يدل على أن مدققي الحسابات ذوي الجودة عالية في التدقيق يساهمون في تقليل إدارة الأرباح للشركات التي تكون للاكتتاب العام، بالإضافة إلى أنه تبين أنه يوجد ارتباط سلبي بين التدفقات النقدية، والرافعة المالية مع ادارة الأرباح، بينما يرتبط حجم الشركة إيجابياً مع إدارة الأرباح.

3-دراسة ***et al*** **Lin** **(2006)**، بعنوان:

"**The Effect of Audit Committee Performance on Earning Management**".

هدفت هذه الدراسة لفحص العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق (حجم لجنة التدقيق، واستقلالية لجنة التدقيق، والخبرة المالية، وملكية لجنة التدقيق للأسهم)، وإدارة الأرباح.

تم استخدام نموذج الانحدار (**Logistic**)، واعتماد ممارسة إدارة الأرباح كمتغير تابع، والمتغير المستقل تكوّن من (استقلالية لجنة التدقيق، وحجم لجنة التدقيق، الخبرة المالية، واجتماعات لجنة التدقيق، ملكية الأسهم للجنة التدقيق)، وقد بلغ حجم العينة (**212**) شركة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أصل (**267**) شركة للعام (**2000**).

وقد أظهرت النتائج أن ملكية لجنة التدقيق في الأسهم ترتبط عكسياً مع ممارسة إدارة الأرباح، بينما اجتماعات لجنة التدقيق ترتبط طردياً مع ممارسة إدارة الأرباح، أما متغير إستقلالية لجنة التدقيق،

وأنه لا يوجد إرتباط بين حجم لجنة التدقيق وممارسة إدارة الأرباح، وأن متغير خبرة لجنة التدقيق المالية فقد تبين انه لا يوجد ارتباط سلبي لها مع متغير ممارسة إدارة الأرباح.

وأهم ما أوصى فيه الباحثون ضرورة عمل دراسات مستقبلية لأكثر من سنة مالية، وأيضاً ضرورة إعادة فحص مسألة تأثير خصائص لجنة التدقيق في جودة التقارير المالية.

4- دراسة Hashemi & Rabiee (2011)، بعنوان:

"The Relation between Real Earnings Management and Accounting Earnings Management ": Evidence from Iran.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح المحاسبية بالنسبة لتمهيد الدخل، وذلك في دولة إيران، كما سعت هذه الدراسة لمعرفة أيهما تحدث أولاً إدارة الأرباح الحقيقية أم إدارة الأرباح المحاسبية.

تم استخدام نموذج الانحدار متعدد للمتغيرات، وتم اعتماد المتغيّرين إدارة الأرباح الحقيقية والمحاسبية كمتغير تابع، والتي تم قياسها بتكاليف الإنتاج التشغيلية للمستوى غير الطبيعي، أما المتغير المستقل فإنه تم قياسه بالأرباح غير المتوقعة، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة. وقد تشكلت عينة الدراسة من البيانات المالية لجميع الشركات الإيرانية المدرجة في بورصة طهران، وذلك خلال الفترة (**2000-2010**)، حيث بلغ مجتمع الدراسة (1670) شركة، وقد تم جمع البيانات لأحد عشر عاماً، ولكن تم استخدام البيانات فقط لمدة عشر سنوات (**2001-2010**).

أظهرت نتائج الدراسة أن المديرين يستخدمون إدارة الأرباح الحقيقية والمحاسبية تمهيداً للأرباح. وقد أثبتت أيضا أن إدارة الأرباح الحقيقية مكملة للمحاسبية. وتبين أن إدارة الأرباح الحقيقية تحدث قبل إدارة الأرباح المحاسبية، وبذلك فإن المديرين يحددون مستوى إدارة الأرباح الحقيقية قبل المحاسبية.

وقد أوصى الباحثون في هذه الدراسة بضرورة السيطرة على إدارة الأرباح، وأنه يجب دراسة إدارة الأرباح المحاسبية بشكل أكبر.

5- دراسة **Thiruvadi & Huang (2011)** , بعنوان:

"**Audit Committee Gender Differences and Earnings Management** ".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة في ما إذا كان لإختلاف الجنس (ذكر وأنثى) في لجنة التدقيق تأثير كبير في إدارة أرباح الشركة.

تم استخدام نموذج المستحقات التقديرية لدراسة العلاقة بين المتغيرات بين الجنسين وإدارة أرباح الشركة، وتم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد، وبلغ حجم العينة من **(320)** شركة تم أخذها من ***(S & P Small Cap 600)***، وذلك للسنة المالية **(2003)**.

ولقد أظهرت النتائج في هذه الدراسة أن التنوع بين الجنسين يزيد من مهمة الحُكم الخارجي للجنة التدقيق مما يؤدي إلى انخفاض إدارة الأرباح، وتبين أن وجود مدير أنثى في لجنة التدقيق يحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال زيادة المستحقات التقديرية بشكل سلبي (انخفاض الدخل)، وقد أظهرت النتائج أن الأنثى محافظة وغير متحيزة أكثر من الرجل من خلال اتخاذ القرارات بشكل

أخلاقي، وكذلك وجود مدير أنثى في لجنة التدقيق ترتبط بعلاقة إيجابية مع تكرار اجتماعات اللجنة، وأظهرت نتائج الدراسة أنه إذا كان المدير أنثى في لجنة التدقيق فإنه لديها تأثير كبير في جودة التقارير المالية، وتسهم في فعالية حوكمة الشركات بشكل كبير، وإن وجود مدير أنثى في لجنة التدقيق قد يؤثر في قرارات الإدارة وجودة التدقيق بطريقة إيجابية، وعلاوة على ذلك، فإن وجود عضو امرأة في المجلس يعمل على تعزيز الثقة العامة (المستثمرين).

وقد اقترح الباحثان في هذه الدراسة عمل دراسات مستقبلية من أجل التحقق من تأثير التنوع بين الجنسين في لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، وأنه يمكن دراسة معرفة تأثير الإناث في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في مختلف البلدان.

6- دراسة **Gerayli, *et al*** **(2011)**، بعنوان:

"**Impact of Audit Quality on Earning Management: Evidence from Iran**"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة تجريبية على أثر جودة التدقيق في إدارة الأرباح والتي تم قياسها بالمستحقات الاختيارية، وذلك بالنسبة للشركات المساهمة الإيرانية.

تم إستخدام تحليل الانحدار المتعدد في هذه الدراسة لتقدير العلاقة بين جودة التدقيق ومستحقات الشركة التقديرية، وتمثل المتغير المستقل بجودة التدقيق والذي تم قياسه بـ : (حجم لجنة التدقيق، اختصاص المدققين، واستقلالية المدققين)، أما المتغير التابع فقد تمثل بإدارة الأرباح والتي تم قياسها بالمستحقات التقديرية، بالاضافة إلى خصائص إدارة الارباح، وبلغ حجم العينة **(540)**

شركة غير مالية مدرجة في البورصة الإيرانية، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة **(2004- 2009)**.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة سلبية ما بين إدارة الأرباح المتمثلة بالمستحقات التقديرية وحجم لجنة التدقيق، وخبرة المدقق، وذلك يدل على أن الشركات التي تعاملت مع مدققين يتبعون للشركات المصنفة ضمن **(Big 4)** تشارك في إدارة الأرباح أقل من الذين ليسوا من **(Big 4)**، وتبين أيضاً أن الشركات التي تم تدقيقها من قبل مدققين ذوي اختصاص صناعي يشاركون في إدارة الأرباح بشكل أقل، وأن النتائج التي تم التوصل إليها تدعم فرضية بالدراسة ألا وهي أنه توجد علاقة سلبية بين استقلالية المدقق والمستحقات التقديرية، وتشير النتائج إلى أن أغلب شركات التدقيق تتمتع بالاستقلالية، وجودة تدقيق عالية، وهو بحد ذاته معوق مهم لتطبيق إدارة الأرباح في الشركات.

وقد اقترح الباحثون في هذه الدارسة إلى ضرورة عمل أبحاث مستقبلية تشتمل على عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في إدارة الأرباح في الشركات مثل أليّات حوكمة الشركات؛ وذلك لأن هذه الدراسة تجاهلت تأثير عوامل التضخم والظروف الاقتصادية الأخرى في الأرقام المتعلقة بالبيانات المالية وحساب المستحقات التقديرية.

7- دراسة **Memis & Cetenak** (**2012**)، بعنوان:

"**Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An international Comparison**"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة التدقيق وبين وإدارة الأرباح وجودة النظام القانوني.

لقد تم افتراض أن الشركات التي قامت بتدقيق بياناتها من قبل مكاتب تدقيق ومصنفة (Big 4) لديها ممارسات إدارة الأرباح أقل من تلك التي دققت من قبل الشركات المصنفة بغير ذلك، وتم تحديد المتغير التابع على أنه إدارة الأرباح، والذي تم قياسه بالمستحقات التقديرية، وشمل المتغير المستقل جودة التدقيق، والذي تم قياسه بـ نوع المدقق من حيث إنه هل تم تدقيق من قبل شركات مصنفة ضمن (**Big 4**) أم لا، وقد بلغ حجم العينة في هذه الدراسة (**1507**) شركة من الشركات المدرجة لشركات خاصة وذلك لـ (**8**) دول مختلفة، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ومقياس (**ANOVA**) لتحليل متغيرات الدراسة، وذلك للسنوات (**2009-2008**) فقط.

وقد أظهرت النتائج في هذه الدراسة أنه توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المستحقات التقديرية (إدارة الأرباح) وجودة التدقيق بالنسبة للشركات المكسيكية والبرازيلية، أما بالنسبة للبلدان الأخرى فقد أظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات التقديرية (إدارة الأرباح) وجودة التدقيق، وتبين أيضاً أن جودة وكفاءة النظام القانوني تساعد على تخفيض إدارة الأرباح، واستُدلّ على ذلك من خلال مؤشرات القانون والفساد حيث إنها تحتوي على معاملات سلبية.

واستنتج أن قيام تدقيق البيانات من قبل شركات مصنفة ضمن **(Big 4)** تقدم خدمة ذات جودة عالية تؤثر مباشرة في شركة تلتزم بقانون ونظام فعال.

8- دراسة **Abbadi & Al-zyoud (2012)**، بعنوان:

"**The Impact of Non Executive Directors Fees, Board Meeting Frequency and Non Executive Directors Meeting Frequency on Earning Management**".

هدفت هذه الدراسة لفحص العلاقة بين عدد اجتماعات المديرين غير التنفيذين دون حضور المديرين التنفيذين، وميل المديرين للمشاركة في إدارة الأرباح، بالإضافة إلى ذلك فإنها هدفت إلى معرفة مدى تأثير أتعاب المديرين غير التنفيذين في إدارة الأرباح.

تم قياس المتغير التابع وهو إدارة الأرباح بالمستحقات التقديرية، أما المتغيرات المستقلة فإنها تشمل عدد إجتماعات مجلس الإدارة، وعدد إجتماعات المديرين غير التنفيذين دون حضور المديرين التنفيذين، ومجموع رسوم المديرين غير التنفيذين مقسوماً على إجمالي عدد المديرين غير التنفيذين، بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة. بلغ حجم العينة في هذه الدراسة **(91)** شركة من أصل **(250)** شركة مدرجة في بورصة بريطانيا وذلك لسنة **(2006)**.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة طردية ما بين المستحقات التقديرية ونسبة العائد على الاستثمار، وتبين أن التزام أعضاء مجلس الإدارة بحضور الاجتماعات بشكل دائم يقلل من إدارة الأرباح، وأظهرت أيضا أنه ليس فقط استقلالية مجلس الإدارة وإنما إلتزامه يقلل من إدارة الأرباح.

اقترح الباحثون القيام بعمل مقارنة بين النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة مع الدراسات السابقة الموجودة في بريطانيا، والتي تقترح تنفيذ الالتزام بحوكمة الشركات التي ساهمت في الحد من احتمالية زيادة إدارة الأرباح.

(3-3) الدراسات العربية:

1- دراسة **النوايسة (2006)**، بعنوان:

"العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات": دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الأردن، وأيضاً التعرف على العوامل التي تؤثر على جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، بالإضافة إلى تحليل الأهمية النسبية (درجة التأثير) للعوامل المؤثرة على جودة التدقيق منفردة ومجتمعة.

تم تحليل متغيرات الدراسة البالغة خمسة متغيرات مستقلة، وبيان أثرها في جودة التدقيق، وتم في هذه الدراسة الرجوع إلى الدراسات السابقة ومعايير التدقيق الدولية وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم **(73)** لسنة **(2003)**، وقد تم تصميم استبانة تتلاءم مع موضوع الدراسة وأهدافها، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الخارجيين العاملين في المملكة والبالغ عددهم **(314)** مدققاً وذلك حسب دليل المدققين حتى نهاية عام **2004**، وتكونت العينة من الاستبانات التي تم توزيعها وبلغت **(75)** استبانة، ولغايات التحليل فقد تم اعتماد **(62)** استبانة واستبعاد الباقي وذلك لعدم تعبئتها بشكل كامل، وتم استخدام الاساليب الاحصائية الوصفية كـ:(الوسط الحسابي، والمنوال، والانحراف المعياري، والتوزيعات التكرارية، وبالإضافة إلى النسب المئوية).

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه يوجد اختلاف واضح في متوسط درجات تأثير متغيرات الدراسة على جودة تدقيق الحسابات، حيث بلغ أكبر متوسط درجة تأثير على جودة التدقيق الخارجي (**74.4%**) ويتعلق ذلك بالعوامل المرتبطة بفريق عمل التدقيق في حين كانت أدنى نسبة تأثير على جودة التدقيق (**64.6%**) تختص بها متغيرات لها علاقة بعملية تنظيم مكتب التدقيق الخارجي، وأن متوسط درجة التأثير لمتغيرات الدراسة مجتمعة على جودة التدقيق بلغ (**71.1%**)، وكانت نسبة إدراك المدققين لأهمية جودة التدقيق عالية، وأن أكثر ما يؤثر على جودة التدقيق هي العوامل المرتبطة بفريق عمل التدقيق، في حين أن أقل ما يؤثر على جودة التدقيق هي العوامل المرتبطة بعملية تنظيم المكتب، كما لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على جودة التدقيق فيما يتعلق بحجم المكتب والتنوع في الخدمات التي يؤديها للعميل.

ولقد تم ذكر توصيات موجهة إلى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين والمدققين أنفسهم ،ألا وهي ضرورة العمل على تحسين الأداء، وتفعيل دورها من خلال العمل على تحديد أتعاب التدقيق على أسس ومعايير موضوعية والتأكد من إلتزام كافة مكاتب التدقيق بها.

2- دراسة **السهلي (2006)**، بعنوان: " **إدارة الربح في الشركات السعودية**"

هدفت هذه الدراسة إلى الاستدلال على أهم الدوافع التي تؤدي إلى ممارسة الإدارة للربح، وفحص ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية من خلال تقدير المستحقات الإختيارية.

بلغ حجم العينة (40) شركة سعودية مسجلة بالسوق المالي لعام 2005 من أصل (76) شركة موزعة على ثمانية قطاعات، وتم استبعاد قطاع البنوك والتأمين نظراً لطبيعة نشاطها وكيفية الافصاح، وقد تم استخدام نموذج (Jones) 1991.

ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات السعودية تمارس إدارة الأرباح بطريقة موجبة وسالبة بنسب تتراوح بين **(-3.5%)** و **(4.7%)** وذلك حسب القطاعات، ولقد دلت النتائج على أنه الشركات الزراعية هي أكبر القطاعات ممارسة لإدارة الأرباح، وأن الشركات الصناعية هي أقل القطاعات من حيث ممارسة إدارة الأرباح، وتبين أن الشركات السعودية تقوم بإدارة الأرباح بدافع المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح، حيث تمارس الإستحقاق بطريقة موجبة عند إنخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً، وتمارس الإستحقاق بطريقة سلبية عندما تكون الأرباح عالية مقارنة بالسنوات السابقة، وتبين أن الدوافع التي تبرر ممارسة إدارة الأرباح في البيئة السعودية، هي رغبة الشركات في الحصول على زيادة في رأس المال، وأن الشركات تقوم بإستخدام الإستحقاق المحاسبي لزيادة الأرباح في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال.

وأهم ما أوصى به الباحث في هذه الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في وسائل ومعايير الإفصاح السائدة في المملكة أخذين بعين الإعتبار طبيعة القطاعات التي تنتمي إليها الشركات.

3- دراسة **عبدالله (2009)**، بعنوان:

"العوامل التي تؤثر على جودة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية ": دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر كل من تطبيق المتطلبات الأساسية لعملية التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية وسمعة شركات التدقيق والتنافس بين شركات التدقيق وتكنولوجيا المعلومات

المستخدمة من قبل شركات التدقيق على جودة التدقيق في الأردن من وجهتي نظر كلاً من المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية، والمدققين الخارجيين في شركات التدقيق الموجودة في الأردن.

تم إستخدام الإستبانات في هذه الدراسة، بحيث تم إسترداد (**101**) إستبانة من المدققين الداخليين والتي تم توزيعها على (**62**) شركة مساهمة عامة مدرجة في السوق الأولي في سوق عمان المالي، أما المعلومات الخاصة بالمدقق الخارجي فقد تم تحليل (**130**) إستبانة تم توزيعها على المدققين في مكاتب التدقيق البالغة (**21**) مكتب تدقيق يقدم خدمات التدقيق للشركات المساهمة العامة والمدرجة في السوق الأولي في سوق عمان المالي.

ولقد أظهرت النتائج أنه توجد علاقة طردية بين كل من عوامل الدراسة التي شملت تطبيق المتطلبات الأساسية لعملية التدقيق وسمعة شركات التدقيق والتنافس بين شركات التدقيق وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة من قبل شركات التدقيق وبين جودة خدمات التدقيق المقدمة في الأردن، وإنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين فيما يتعلق بأثر عوامل هذه الدراسة على جودة التدقيق بحيث أوضحت هذه الفروقات أن درجة الإهتمام بالجودة والعوامل المؤثرة عليها من قبل المدققين الخارجيين كانت أعلى من المدققين الداخليين.

وأهم ما أوصى به الباحث في هذه الدراسة، ضرورة عمل المدققين الداخليين على زيادة الإهتمام بجودة التدقيق والعوامل المؤثرة عليها لإختبار شركة التدقيق الخارجية المناسبة بشكل جيد وصحيح، كما أوصت المدققين الخارجيين بزيادة الإهتمام بعامل المنافسة، لأن عامل المنافسة من أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على ثقة مستخدمي البيانات المالية بشركة التدقيق.

4- دراسة **Al-Mousawi & Al-Thuneibat (2011)**، بعنوان:

"**The Effect of Audit Quality on the Earning Management Activities** ".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير جودة التدقيق في ممارسات إدارة الأرباح. وتم قياس جودة التدقيق على أساس متوسط حجم العملاء في شركة التدقيق، أما ممارسات إدارة الأرباح فإنه تم قياسها على أساس المستحقات التقديرية.

وقد تم افتراض أنه يوجد ارتباط سلبي ما بين ممارسة إدارة الأرباح وجودة التدقيق، وأهمية العميل له تأثير في علاقة جودة التدقيق وإدارة الأرباح، وأن اسم مكتب التدقيق له تأثير في علاقة جودة التدقيق وإدارة الأرباح، بالإضافة إلى أن كل من أهمية العميل واسم مكتب التدقيق لهما تأثير في علاقة إدارة الأرباح وجودة التدقيق، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لدراسة أثر جودة التدقيق في ممارسات إدارة الأرباح و(**ANOVA**) لمقارنة أثر اسم مدقق الحسابات على العلاقة بين جودة التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، وتكون حجم العينة من (**100**) شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جودة التدقيق تُؤثر سلبياً في المستحقات التقديرية، وتبعاً لذلك فقد تبين وجود علاقة سلبية ما بين جودة التدقيق والتلاعب الذي تقوم به الإدارة. أما بالنسبة لمتغير أهمية العميل، فإنه لم يكن له أي تأثير ذي دلالة إحصائية للعلاقة بين جودة التدقيق والمستحقات التقديرية.

وأوصى الباحثون في هذه الدراسة مكاتب التدقيق بضرورة تحسين أدائهم، ويجب على كافة الجهات المسئولة العمل على الإشراف الدائم على مكاتب التدقيق وذلك من أجل تعزيز وتحسين جودة التدقيق، وأن تساعد في الكشف عن أي تلاعب يحدث في إدارة الأرباح.

5- دراسة ***et al*** **Al-Thuneibat** (**2011**)، بعنوان:

"**Do Audit Tenure and Firm Size Contribute to Audit Quality**"?

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العلاقة بين مدة خدمة التدقيق وحجم شركة التدقيق على جودة التدقيق، وذلك بالنسبة للشركات الصناعية والخدمية في الأردن.

تم استخدام نموذج "**ANOVA**" لاختبار الفرضيات، وقد تم قياس جودة التدقيق بالمستحقات التقديرية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الأردنية المدرجة للتداول في بورصة عمان، وتكونت عينة الدراسة من قطاع الصناعة والخدمات وذلك للفترة (**2006-2002**) ، وشكلت نسبة الشركات الصناعية ما نسبته (**67%**)، بينما بلغت نسبة الشركات الخدمية (**33%**)، وتم إستبعاد القطاع المالي (البنوك، وشركات التأمين، والخدمات المالية).

وأظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة سلبية ما بين فترة الخدمة التي تقوم الشركة بتدقيقها وجودة التدقيق، وقد تبين أن حجم شركة التدقيق ليس له تأثير في مدة خدمة شركة التدقيق وجودة التدقيق، وقد تبين أن (**31%**) من الشركات تم تدقيقها من قبل مدققين لمدة تترواح ما بين (**5-1**) سنوات، و (**36.3%**) من الشركات لمدة تترواح ما بين (**10-6**) سنوات، وقد كانت الفترة لكلا القطاعين

(الخدمي، والصناعي) قد بلغت (52) سنة، وبلغ المتوسط (10) سنوات. وهذا يشير إلى أن معظم الشركات تُفضل البقاء في التعامل مع المدقق نفسه منذ تأسيسها أو لفترة طويلة.

وأوصى الباحثون في هذه الدراسة إلى ضرورة عمل الشركات على التدوير لمكاتب أو شركات التدقيق وعدم الاعتماد على شركة محددة فقط لتدقيق بياناتها لفترة زمنية كبيرة، وذلك لضمان استقلالية المدقق وجودة التدقيق، وأيضاً لزيادة ثقة المساهمين وأصحاب المصالح بمدى مصداقية البيانات المالية المعروضة لديهم، والتشجيع مستقبلاً على عمل أبحاث للكشف عن جميع المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في جودة التدقيق.

6- دراسة **Al-Momani & Obeidat** (**2011**)، بعنوان:

"**The Phenomenon of Earning Management, Incentives, Detection, and Reaction: The Case Study of Amman Stock Exchange**".

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على ظاهرة إدارة الأرباح في نظر المساهمين والمستثمرين، وهدفت أيضا إلى تحديد أهم الحوافز التي تشجع مديري الشركات المدرجة في بورصة عمان لممارسة ظاهرة إدارة الأرباح. ويضاف لذلك أن الدراسة حددت قدرة المستثمرين والمساهمين للكشف عن الممارسات التي تحدث في هذه الظاهرة (إدارة الأرباح)، وأيضا تحديد الأثار المترتبة على ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح من حيث ردود فعل المساهمين.

تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة، وتم توزيعها على (**170**) من المستثمرين والمساهمين لدى الشركات المدرجة في بورصة عمان، وقد تم إسترداد (**153**) استبيانة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن القضايا التعاقدية ذات المنفعة، وانخفاض ضريبة الدخل، وزيادة سعر السهم في السوق، وتفادي ضغط اتحاد العمالة كلها حوافز لمديري الشركات لإدارة الأرباح. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن المستثمرين والمساهمين في الشركات المدرجة في بورصة عمان ليس لديهم ما يكفي لكشف ممارسات إدارة الارباح من قبل مديري الشركات، كما أنهم يميلون إلى تغير قراراتهم في حالة معرفتهم بهذه الممارسات.

7- دراسة **الحجايا، والدبعي (2011)**، بعنوان:

"علاقة إشارة كل من عائد الشركة السوقي ونتيجة أعمالها وإحتياجاتها الإئتمانية بممارسة إدارة الأرباح ": دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للفترة (1996-2005).

هدفت هذه الدراسة إلى إستنتاج دليل علاقة كل من إشارة العائد السوقي للسهم وإشارة نتيجة أعمال الشركة في الفترة المالية السابقة ومقدار حاجتها للتسهيلات الإئتمانية والديون مجتمعة ومنفردة على سلوكيات الشركات في ممارستها لإدارة الأرباح لتجنب ظهور الخسائر في قوائمها المالية.

ولقد تكونت عينة الدراسة من البيانات المالية لشركات قطاعي الصناعة والخدمات المدرجة في بورصة عمان خلال الأعوام **(1996-2005)**، وقد بلغ عدد الشركات **(128)** شركة، منها **(72)** شركة صناعية، و **(56)** شركة خدمية، وتم إستخدام أسلوب التوزيع التكراري لقياس ممارسات إدارة الأرباح، ولقد تم إختبار فرضيات الدراسة بإستخدام نوعين من التحليل (البياني، وبروبت).

ولقد أظهرت نتائج الدراسة على أن الشركات تقوم بممارسات إدارة الأرباح لتجنب الإعلان عن الخسائر في قوائمها المالية، وأن الشركات ذات العائد السوقي السالب تقوم بممارسات إدارة الأرباح بشكل أكبر من الشركات ذات العائد السوقي الموجب، وأوضحت النتائج أن الشركات ذات العائد السوقي السالب والتي أفصحت عن أرباح للفترة السابقة تقوم بممارسات إدارة الأرباح بشكل أكبر من الشركات ذات العائد السوقي السالب والتي أفصحت عن خسائر للفترة السابقة، وأثبتت النتائج أيضا أن الشركات ذات العائد السوقي السالب والتي أفصحت عن أرباح للفترة السابقة ولديها إحتياجات كبيرة للديون تقوم بممارسات إدارة الأرباح بشكل أكبر من الشركات ذات العائد السوقي السالب والتي أفصحت عن أرباح للفترة السابقة ولديها إحتياجات قليلة الديون.

8- دراسة **دراغمه (2012)**، بعنوان:

" أثر التغيير الإلزامي لمكاتب المحاسبة القانونية على جودة التدقيق بالمملكة العربية السعودية " دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التغيير الإلزامي لمكاتب المحاسبة القانونية في المملكة العربية السعودية على جودة التدقيق بشكل عام من خلال قدرة المدقق على إكتشاف الأخطاء المادية (الجوهرية) وقدرته على الإفصاح عن هذه الأخطاء.

تم قياس أثر جودة التدقيق بعدة عوامل ألا وهي: إستقلالية المدقق، قدرة المدقق، وقابليته لإصدار ملاحظات تتعلق بفرضية الإستمرارية للعميل، والتكاليف، والأتعاب المتعلقة بالعملية المدقق بها، ومعرفة مدقق الحسابات لطبيعة النشاط الذي يقوم به العميل، بالإضافة إلى المنافسة التي تحدث ما

بين المدققين من أجل المحافظة على العملاء الحاليين لمكاتب التدقيق، ومن أجل إجتذاب أكبر عدد ممكن من عملاء مستقبليين.

ولقد تم إستخدام إسلوب الإستبانة في هذه الدراسة، وتم توزيع الإستبانات على **(42)** مدققاً مرخصاً قانونياً من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، وذلك من أصل **(105)** مدققين وذلك ما نسبته **(40%)**، ولقد إسترجع من الإستبانات ما عدده **(35)** إستبانة، وبنسبة بلغت **(33%)**.

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق التغير الإلزامي لمكاتب المحاسبة القانونية يساعد على تحسين جودة عملية التدقيق، وذلك من خلال تأثيره على العوامل مثل: تحسين إستقلالية المدقق، وزيادة قدرة المدقق على إبداء الملاحظات التي تتعلق بفرض الإستمرارية للعميل، وذلك لما له من أثر كبير على نجاح المنشأة أم لا، وبالإضافة إلى زيادة عامل المنافسة القوي بين المكاتب، وإستنتج أيضاً إلى أن التغيير يزيد من التكاليف والأتعاب الخاصة بالتدقيق، ويساهم التغيير بشكل سلبي في وجود مدققين جدد ليس لديهم معرفة وخبرة كبيرة بطبيعة النشاط الخاص بالعميل، وإن المدققين الجدد يمكن أن يتفادوا تلك المشكلة من خلال: إختيار فريق تدقيق ذو تعليم وتدريب مهني وخبرة كبيرة ومناسبة، بالإضافة إلى قيامهم بعمل المزيد من الإجراءات على البنود المادية والمهمة في القوائم المالية.

وأهم ما أوصى به الباحث في هذه الدراسة، إلى ضرورة الإستمرار بتطبيق التغيير الإلزامي، وذلك من أجل العمل على تحسين جودة التدقيق، وأنه لا بد من زيادة أتعاب التدقيق في ظل تطبيق التغيير الإلزامي، من أجل مقابلة زيادة التكاليف التي يتحملها المدقق، وخصوصاً في السنوات الأولى من تعاقده مع العميل، بالإضافة أيضاً إلى ضرورة إتخاذ المدقق المزيد من الإجراءات من أجل معالجة النقص الموجود لديه من حيث قلة معرفته بطبيعة نشاط العميل، وأساليب إعداد القوائم المالية لديه.

9- دراسة **المصطفى (2012)**، بعنوان:

"أثر حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح": دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ومعرفة تأثير عدة عوامل ترتبط بحوكمة الشركات كوجود لجنة تدقيق، وعدد أعضاء مجلس الادارة، إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والفصل بين منصب المدير ومجلس الإدارة، على إدارة الأرباح في الشركات في الأردن، بالإضافة إلى معرفة تأثير العوامل الديموغرافية والمرتبطة بالشركة وهي:(حجم المنشأة، ونسبة تركز الملكية، والأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة، والرافعة المالية، وربحية الشركة)، على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

تم إستخدام نسب مختلفة في هذه الدراسة لقياس المتغيرات، حيث تم إستخدام نسبة ميلر لمعرفة مدى ممارسة إدارة الأرباح وتحليل الإنحدار المتعدد لإختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وعددها (73) شركة للعام 2010 وبلغ حجم العينة **(62)** شركة صناعية، بالاضافة للحصول على بيانات لعامين سابقين (2009–2008) من أجل قياس ممارسة إدارة الأرباح.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الصناعية تمارس إدارة الأرباح بشكل متفاوت وذلك في سنة**(2010)** حسب ما تم إعتماده في الدراسة، وبينت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية

المدرجة في بورصة عمان، وأيضاً وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح.

ولقد أوصى الباحث في هذه الدراسة إلى ضرورة توعية كافة الأطراف المعنية بأهمية موضوع ممارسة إدارة الأرباح والأثار السلبية التي تحتوي عليها في حال تم إستغلالها للمصالح الشخصية، بالإضافة إلى ضرورة إجراء أبحاث مستقبلية في مجال إدارة الأرباح من نواحي مختلفة.

10- دراسة **محمد، (2012)**، بعنوان:

"إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح: دراسة مقارنة بين الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي".

إن هذه الدراسة هدفت إلى معرفة مدى ممارسة إدارة الأرباح للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي، بالإضافة إلى معرفة تأثير ممارسة إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وأيضا هدفت إلى معرفة مدى تأثير كل من ربحية الشركة بحجم الشركة وطبيعة تمويل الشركة على ممارسة إدارة الأرباح للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي.

لقد بلغ حجم العينة في هذه الدراسة **(48)** شركة خدمية و **(64)** شركة صناعية التي تحتوي على جميع البيانات المطلوبة في الدراسة، ولقد تم إستخدام نسبة ميلر، وذلك من أجل معرفة مدى ممارسة إدارة الأرباح، وتحليل الإرتباط المتعدد لإختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد هناك ممارسات لإدارة الأرباح في قطاع الصناعة والخدمات، بحيث أنه بلغت نسبة قطاع الخدمات من ذلك (**62%**)، ولقطاع الصناعة (**80%**)، ولقد تبين إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح لدى الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، ولقد إستنتج أنه أيضاً لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وكل من ربحية الشركة وحجم الشركة لقطاعي الصناعة والخدمات، بالإضافة إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وطبيعة تمويل الشركة في قطاع الصناعة، وإنه يوجد علاقة سلبية ذات دلالة بين ممارسة إدارة الأرباح وطبيعة تمويل الشركة في قطاع الخدمات.

ولقد أوصى الباحث في هذه الدراسة إلى أهمية توعية كافة الأطراف المعنية بموضوع ممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة الأثار السلبية التي تحملها في طياتها هذه الممارسات في حال تم إستغلالها للمصالح الشخصية، وإلى أهمية توسيع الأبحاث في مجال إدارة الأرباح.

(3-4) : ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تناولها لمجموعة مختلفة للمتغيرات بالنسبة للمتغير المستقل وذلك بالمقارنة بمثيلاتها من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر جودة التدقيق في ممارسة إدارة الأرباح، فقد تم إستخدم متغير مستقل تمثل بـ (حجم مكتب التدقيق) من خلال الإعتماد على التصنيف الدولي لمكاتب التدقيق، وأيضا الأخذ بالتصنيف المحلي وذلك من خلال تصنيف الأردن لمكاتب التدقيق الكبرى الثمانية ، بالإضافة إلى أخذ متغيرات ضابطة كـ:(حجم الشركة، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، والقيمة السوقية إلى الدفترية، والرافعة المالية، ومعدل العائد

على الموجودات)، فعلى المستوى المحلي يمكن مقارنة هذه الدراسة مع دراسة Al-Mousawi & Al-Thuneibat, 2011)، فقد تم قياس المتغير وهو جودة التدقيق على أساس متوسط حجم العملاء في الشركة.

وأما على المستوى العالمي فيمكن مقارنة هذة الدراسة مع دراسة (Gerayli *et al*, 2011)، ودراسة Chen, (2005) حيث أنه في كلتا الدراستين تم الاعتماد في قياس المتغير المستقل على عدة عوامل وهي: (إختصاص المدقق الصناعي، وإستقلالية المدقق، بالإضافة إلى نوع المدقق).

أما دراسة Lin *et al* (2006) ، فقد تم اعتماد عدة عوامل مختلفة لقياس المتغير المستقل وهو جودة التدقيق، وذلك من خلال:(إستقلالية لجنة التدقيق، والخبرة المالية، وملكية لجنة التدقيق للأسهم)، مع الأخذ بعين الأعتبار أن جميع الدراسات قامت بقياس المتغير التابع بنفس المقياس هو المستحقات الاختيارية.

وفي حدود علم الباحثة فأنه لا توجد دراسة أردنية استخدمت عينة دراسة لمدة ثلاث سنوات متتالية، بالإضافة إلى إختلاف نوع القطاع المعتمد في الدراسة.

الفصل الرابع
منهجية الدراسة

- المقدمة
- متغيرات الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- أساليب جمع البيانات
- أسلوب تحليل البيانات
- نموذج الدراسة

(4-1) المقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً مفصلاً لمنهجية الدراسة، وذلك من أجل تحقيق الهدف الرئيس للدراسة والمتمثل في التعرف إلى مدى أثر جودة التدقيق في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للسنوات (2011- 2010 -2009)؛ لذلك سوف يحتوي هذا الفصل على معلومات حول متغيرات الدراسة وطريقة قياسها، ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج الدراسة، ومصادر جمع البيانات، بالإضافة إلى الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

(4-2) متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

1.المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع بإدارة الأرباح Earning Management (**EM**)، وهو ما يقوم على أساس احتساب المستحقات الاختيارية Discretionally Accruals(**D.A**) كدليل على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، وهذا ما تم استخدامه في العديد من الدراسات السابقة كـ Gerayli *et al* (2011) Chen *et al* (2005) .

ولقد تم استخدام نموذج **Jones المعدل Dechow *et al* (1995)** وذلك لحساب المستحقات الاختيارية من خلال عدة خطوات كالتالي:

1- القيام على قياس المستحقات الكلية وذلك من خلال طريقة التدفق النقدي، حيث إنه يتم حساب المستحقات الكلية من خلاله بالفرق الناتج ما بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وذلك بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{TACCit = NIit - OCFit} \qquad \mathbf{(1)}$$

حيث إنه:

TACCit= المستحقات الكلية للشركة i وذلك خلال الفترة t.

NIit = صافي الدخل للشركة i وذلك خلال الفترة t.

OCFit= التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة i خلال الفترة t.

2- حساب المستحقات غير الاختيارية (**NDTACC**) من خلال تقدير معالم النموذج، وذلك من خلال معادلة الانحدار الأتية لجميع الشركات الموجودة في العينة لكل سنة، من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{TACCit/\ Ait\text{-}1=\alpha1\ (1/\ Ait\text{-}1) + \alpha2(\Delta REVit\text{–}\Delta RECit)/Ait\text{-}1 + \alpha3(PPEit\ /\ Ait\text{-}1)+e} \qquad \mathbf{(2)}$$

حيث إنه :

TACC it= مجموع المستحقات الكلية للشركة (i) وذلك خلال الفترة (t).

Ait−1 = إجمالي الموجودات للشركة (i) وذلك عند نهاية الفترة (t).

Δ**REVit** = التغير في إيرادات الشركة (i) وذلك خلال الفترة (t).

Δ**RECit** = التغير في المقبوضات للشركة (i) وذلك خلال الفترة (t).

PPEit = يمثل إجمالي الموجودات الثابتة للشركة (i) وذلك خلال الفترة (t).

e = خطأ التقدير العشوائي.

3- القيام بإحتساب المستحقات غير الاختيارية العادية وذلك لكل شركة تم أخدها بعين الاعتبار في العينة وحسابها لكل سنة على حدة، وهو بالاعتماد على معالم النموذج المحددة بـ (a1,a2,a3)، من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{NDTACCit = \hat{a}1\ (1/\ Ait\text{-}1) + \hat{a}2(\Delta REVit - \Delta RECit) + \hat{a}3\ PPEit + e \quad (3)}$$

4- وفي النهاية يتم حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة، وذلك من خلال الحصول على الفرق ما بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، كما في المعادلة التالية :

$$\mathbf{DACCit = TACCit - NDACCit \qquad (4)}$$

2. **المتغيرات المستقلة:** حيث تمثل المتغير المستقل بـ:

أ. حجم مكتب التدقيق

انسجاما مع الدراسات السابقة المشابهة لهذه الدراسة فقد تم اعتبار حجم مكتب التدقيق كمؤشر لجودة التدقيق، وكما-هو-متبع في الدراسات السابقة كدراسة Mousawi & Al-Thuneibat, (2011)، فقد تم اعتبار مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى والذي يشار اليها ب **(Big 4)** كمكاتب

تدقيق كبيرة الحجم واعتبار بقية المكاتب كمكاتب صغيرة أو غير كبيرة الحجم (**Non-Big 4**)، فحجم مكتب التدقيق يعد مؤشراً قوياً على ارتفاع جودة عمليات التدقيق (**Gerayli *et al*, 2011**). إن أهم ما يميز شركات أو مكاتب التدقيق الكبرى والمصنفة بـ (**Big 4**) هو اهتمام الشركة بشكل كبير جداً بجودة العمليات المحاسبية؛ وذلك لما تمتاز به الشركة بكفاءة الأداء، بالإضافة إلى ما تقدمه من خدمات متميزة وعالية الجودة، كذلك من أهم ما يميز تلك الشركات سمعتها العالمية التي تتمتع بها والتي تسعى دائما للحفاظ عليها؛ لذلك فإنه من المتوقع أن الشركات التي تقوم بتقديم بياناتها المالية للتدقيق من قبل إحدى شركات التدقيق الكبرى أن تكون ممارسات إدارة الأرباح لديها قليلة مقارنة بغيرها من الشركات التي يتم تدقيقها من مكاتب تدقيق أخرى (Azizkhani *et al*, 2006, Lin *et al*, 2006).

وفي هذه الدراسة فقد تم قياس حجم مكتب التدقيق بإعتباره متغير وهمي، بحيث أنه تم إعطاء رقم (**1**) للشركات التي دققت من قبل مكاتب التدقيق الكبرى (**Big 4**)، والرقم (**0**) لغير ذلك.

3. المتغيرات الضابطة:

وقد إحتوت الدراسة على عدة متغيرات ضابطة، وهي:

أ. حجم الشركة

إن حجم الشركة من المتغيرات التي تؤثر في أداء الشركة بشكل كبير، لذلك فإن حجم الشركة والمتمثل بإجمالي الموجودات هو من العوامل الهامة والمؤثرة في مستوى ممارسات إدارة الأرباح في الشركة، حيث إنه يلعب دوراً مهماً في جذب أكبر عدد من المستثمرين الجدد؛ لذلك تعد العلاقة عكسية ما بين حجم الشركة وإفلاسها حيث إنه كلما كان حجم الشركة أكبر قلت احتمالية إفلاس

الشركة، وقد وجد Beaudoin (2008) أن هناك أثراً لحجم الشركة في إدارة الأرباح ذلك أن الشركات الكبيرة والصغيرة الحجم تقوم باستخدام إدارة الأرباح من أجل تجنب الإفصاح عن أرباح مالية وضئيلة، وأيضا تقوم الشركات الصغيرة بممارسة إدارة الأرباح أكثر من الشركات الكبيرة والمتوسطة.

ويمكن قياس حجم الشركة بمقاييس متعددة ومختلفة، كقياسه باستخدام إجمالي الموجودات، وحجم المبيعات، أو عدد المساهمين وغيرها، وفي هذه الدراسة تم إعتماد حجم الشركة من خلال قياسه بإجمالي الموجودات.

ب. التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

تساعد التدفقات النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية للشركة على مراقبة أثر النشاط الاقتصادي على إدارة الأرباح، حيث أن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية تدل على الأداء وعدم التلاعب، وإن الدليل على أهمية التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية هي دراسة Becker *et al* (1998) حيث إنه تبين في دراستهم أن الشركات التي تكون تدفقاتها النقدية من العمليات التشغيلية كبيرة تكون فيها ممارسات إدارة المستحقات الاختيارية قليلة، أما الشركات التي تكون تدفقاتها النقدية من العمليات التشغيلية قليلة فإن ممارستها لإدارة المستحقات الاختيارية كبيرة.

ج. نمو الشركة

يعد نمو الشركة مؤشرا ذا أهمية للسوق، حيث يُمثّل هذا المتغير من خلال القيام بقسمة القيمة الدفترية للسهم على القيمة السوقية، وهذه النسبة تعد مؤشراً واضحاً عن وضع الشركة في السوق،

ويتم التعبير عن قيمتها بالمرات Burnett *et al* (2012), Chen *et al* (2005)، حيث قامت هذه الدراسات على أنه إذا كانت النسبة أكبر من واحد فإن ذلك يدل على أن أداء الشركة غير جيد من وجهة نظر المستثمرين بالأسواق المالية.

د. الرافعة المالية للشركة

يتمثّل متغير الرافعة المالية للشركة بنسبة المديونية، حيث إنه يتم قياسه من خلال قسمة إجمالي الالتزامات للشركة على إجمالي موجوداتها، وتعبر هذه النسبة عن مدى مقدرة الشركة على اختيار مصادر تمويل تقوم بتحقيق أعلى عوائد للشركة، وذلك من خلال الوفر الضريبي الذي ينعكس بشكل إيجابي على معدل العائد على حقوق الملكية، وتبين أيضا مدى قدرة الشركة على خلق التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بأعباء الدين، إضافة إلى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مصادر التمويل المناسبة.

وأوضحت العديد من الدراسات كـ Al-Thuneibat *et al* (2011), Abbadi & Al-Zyoud (2012) إلى وجود علاقة إيجابية بين هذا المتغير وممارسة إدارة الأرباح، حيث إنه كلما زادت نسبة المديونية- الرافعة المالية زادت بذلك احتمالية اختيار المديرين لإجراءات تهدف لإظهار زيادة الدخل؛ لأن ارتفاع مستوى الديون يؤدي إلى العمل على ممارسة إدارة الأرباح.

هـ. معدل العائد على الموجودات

إن معدل العائد على الموجودات أحد المؤشرات لقياس الربحية وسوف يتم أخذها كمتغير في هذه الدراسة، يحسب معدل العائد على الموجودات من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي

الموجودات، والهدف من اعتماده في هذه الدراسة والدراسات الأخرى المشابهة للموضوع كـ Burnett *et al* (2012), Memis & Cetenak (2012) هو أن معدل العائد على الموجودات يقوم بقياس القوة الإيرادية للموجودات المستثمرة في الشركة، فهو يبين مدى قدرة وكفاءة الشركة في استغلال الأموال التي تحصل عليها من مصادر تمويل مختلفة واستثماره بشكل صحيح وناجح.

(4-3) مجتمع الدراسة:

يحتوي مجتمع الدراسة على جميع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (**2009-2011**)، حيث إنها تحتوي على القطاع الصناعي، والذي يشتمل على (الأدوية والصناعات الطبية والكيماوية، وصناعة الورق والكرتون، والطباعة والتغليف، والأغذية والمشروبات، والتبغ والسجائر، والصناعات بكافة أنواعها الأستخراجية والتعدينية، والهندسية والإنشائية، والكهربائية والملابس والجلود والزجاج)، والقطاع الخدمي الذي يتكون من (الخدمات التعليمية والصحية، والفنادق والسياحة، والتكنولوجيا والاتصالات، والمنافع، والخدمات التجارية)، وقد بلغ عدد تلك الشركات في هذه القطاعات كافة **144** شركة.

(4-4) عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من جميع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان لسنوات(**2009,2010,2011**) مع أخذ سنة **2008** لغرض احتساب المستحقات الاختيارية مع باقي السنوات الموجودة في الدراسة، والتي بلغ عددها (**133**) شركة والتي توفرت عنها كافة البيانات المطلوبة.

(4–5) نموذج الدراسة

قامت هذه الدراسة على إعداد نموذج للدراسة بحيث تنسجم مع أهداف وفرضيات الدراسة، فقد تم الاعتماد على استخدام المستحقات الاختيارية وهو ما يمثل المتغير التابع، وذلك من أجل معرفة انحراف إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أنه تم استخدام بعض خصائص الشركة وهي ما مثلت عن المتغير المستقل كـ (حجم مكتب التدقيق، والرافعة المالية، والتدفقات النقدية من عمليات التشغيل، ونسبة القيمة السوقية للسهم للقيمة الدفترية، ومعدل العائد على الأصول)، وهو ما تم ملاحظته من مدى تأثيرها في المستحقات الإختيارية، وأيضا اعتماد حجم مكتب التدقيق للتعبير عن جودة التدقيق الخارجية الموجودة في تلك المكاتب، وكما هو مبين في معادلة الانحدار كالتالي:

$$DACC = \beta\theta + \beta 1 AudSize + \beta 2 Size + \beta 3 Ocf + \beta 4 Gwth + \beta 5 Lev + \beta 6 ROA + \varepsilon i$$

حيث أنه:

الجدول (4-1)

نموذج الدراسة

DACC	وهي تمثل القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية.
βi	يمثل معامل الإنحدار.
AudSIZE	يمثل حجم مكتب التدقيق وهو متغير وهمي، ويقاس من خلال إعطاء الرقم 1 للشركات المدققة من قبل مكاتب التدقيق المصنفة ب (Big4)، و 0 لغير ذلك.
SIZE	يمثل بحجم الشركة ويقاس من خلال Log لإجمالي الموجودات لكل عام.
OCF/TA	ويمثل بمجموع التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مقسومة على إجمالي الموجودات.
GWTH	يمثل من خلال القيمة السوقية للأسهم مقسوماً على القيمة الدفترية لحقوق المساهمين لكل عام
LEV	تمثل الرافعة المالية للشركة (نسبة المديونية) ويقاس من خلال قسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الموجودات لكل عام.
ROA	يمثل معدل العائد على الموجودات لكل عام.
εi	خطأ التقدير العشوائي.

(4-6) أساليب جمع البيانات

تم الإعتماد في جمع بيانات الدراسة على التقارير المالية السنوية للشركات المبحوثة والمتاحة من خلال الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

(4-7) أسلوب تحليل البيانات

إعتمدت هذه الدراسة على إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (**SPSS**)، وهذه الأساليب هي:

1-أسلوب الإنحدار المتعدد (Multiple Regression Model) :

وهو أسلوب مستخدم في العديد من الدراسات المتشابهة لهذه الدراسة، فلقد مُثِّل المتغير التابع بإدارة الأرباح والذي تم قياسه عن طريق المستحقات الاختيارية لكل شركة، أما المتغير المستقل فلقد تمثل بجودة التدقيق حيث إشتمل على (حجم مكتب التدقيق، الرافعة المالية، التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، القيمة السوقية للسهم من القيمة الدفترية، معدل العائد على الأصول).

2-الأساليب الأحصائية الوصفية (Descriptive statistics):

والتي إحتوت على النسب المئوية والمتوسطات الحسابية بالإضافة إلى الإنحرافات المعيارية لمتغيرات عينة الدراسة كاملة، والهدف من ذلك هو لإعطاء وصف شامل للمتغيرات المستقلة في الدراسة.

3- معامل الإرتباط بيرسون:

وذلك يكون ما بين متغيرات الدراسة المستقلة بهدف فحص نموذج الإنحدار والغاية من ذلك للتحقق من عدم وجود إرتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى إستخدام إختبار التداخل الخطي (**Multiconllinearity**) من أجل القيام بفحص إستقلال كل متغير مستقل عن الأخر.

الفصل الخامس

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

(5-1) المقدمة:

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة والمتعلقة بمستوى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات غير المالية المساهمة العامة والمدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة ما بين (**2009-2011**)، وكذلك أثر جودة التدقيق وبعض المتغيرات الأخرى (حجم الشركة، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، نمو الشركة، الرافعة المالية، ومعدل العائد على الموجودات)، على مسوى ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح للشركات المبحوثة وذلك من خلال استخدام اسلوب الأنحدار المتعدد.

(5-2) مستوى ممارسة إدارة الأرباح

يبين جدول رقم (5-**1**) نتائج التحليل الوصفي لمتغير إدارة الأرباح، حيث يلاحظ من الجدول أن مستوى ممارسة إدارة الأرباح للشركات تتراوح ما بين (**4.9%**) كحد أدنى و (**99.3%**) كحد أعلى، وبمتوسط حسابي بلغ (**61.5%**)، وبإنحراف معياري بلغ (**21.9%**)، هذه النتائج تشير الى أن الشركات المبحوثة تمارس إدارة الأرباح، كذلك تشير المعلومات المتعلقة بالمدى والانحراف المعياري الى أن هناك تشتت كبير في مستوى ممارسة إدارة الأرباح لدى شركات عينة الدراسة.

الجدول (5-1)

الإحصاء الوصفي لمستوى ممارسة إدارة الأرباح لدى الشركات غير المالية

المتغير	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
إدارة الأرباح (DA)	.61504	.219973	.993	.049

(5-3) تحليل الإنحدار المتعدد:

(5-3-1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة

يبين جدول رقم **(5-2)** الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المستقلة.

الجدول (5-2)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة للدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
(OCF/TA)	.0520	.11602	.58	-.35
(Log TA)	7.3041	.61047	9.11	5.69
(DR)	3.42429	22.500477	104.840	.020
(MVBV)	1.34193	1.070938	6.750	.000
(ROA)	1.10185	9.779605	36.020	-40.840

- المتغير التابع (إدارة الأرباح)

الجدول (5-3)

توزيع مكاتب التدقيق حسب التصنيف الدولي

حجم مكتب التدقيق دولياً	التكرار	النسب المئوية
مكاتب التدقيق المصنفة بـ(Big 4)	**275**	**70.7**
باقي مكاتب التدقيق	**114**	**29.3**
المجموع	**389**	**100.0**

الجدول (5-4)

توزيع مكاتب التدقيق حسب التصنيف المحلي

حجم مكتب التدقيق محلياً	التكرار	النسب المئوية
مكاتب التدقيق الكبرى	**206**	**53.0**
مكاتب التدقيق الصغرى	**183**	**47.0**
المجموع	**389**	**100.0**

يلاحظ من جدول رقم (5−2) ما يلي:

1. بلغ المتوسط الحسابي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان على مدار ثلاث سنوات ما نسبته (**.0520**)، وبإنحراف معياري نسبته (**.11602**)، وهذا يشير إلى وجود تفاوت كبير في التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والتي تراوحت ما بين (**-.35**) كأدنى قيمة ونسبة (**.58**) كأعلى قيمة.

2. وبلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الموجودات (**Log**) نسبة (**7.3041**)، والإنحراف المعياري ما نسبته (**.61047**)، ويتبين من ذلك أنه يوجد تفاوت كبير في أحجام الشركات غير المالية الموجودة في العينة، بحيث بلغ (**Log**) لإجمالي موجوداتها (**5.69**) كأدنى قيمة، و(**9.11**) كأعلى قيمة لجميع الشركات في عينة الدراسة.

3. يتبين أن أقل الإنحرافات المعيارية في التحليل كانت لمتغير التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مقسوماً على إجمال الموجودات حيث بلغ ما نسبته (**.11602**) وذلك يدل على أنه أقل المتغيرات تشتتاً عن وسطه الحسابي، وقد بلغت أكبر الإنحرافات المعيارية للمتغير الرافعة المالية والمقاس بنسبة المديونية وقد بلغ نسبته (**22.500477**)، وهذا يدل على أنه أكثر المتغيرات تشتتاً عن وسطه الحسابي.

4. يبين الجدول السابق أن نسبة المديونية والممثلة بمتغير الرافعة المالية للشركة والذي تم حسابه من خلال إجمالي الإلتزامات على إجمالي الموجودات أن الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان وحسب عينة الدراسة تعتمد في تمويل موجوداتها على التمويل الخارجي بنسبة أكبر من إعتمادها على التمويل الداخلي، حيث إتضح أن متوسط تمويلها من جهات خارجية (**3.42429**)،

وإنحراف معياري قدره (**22.500477**)، وذلك يدل على درجة إختلاف إعتماد الشركات غير المالية على التمويل الخارجي عند شراء موجوداتها.

5. يبين الجدول أيضاً أن الوسط الحسابي لمعدل العائد على الموجودات قد بلغ ما نسبته (**1.10185**)، وبإنحراف معياري نسبته (**9.779605**)، بحيث بلغت أدنى قيمه له (**40.840-**)، وأعلى قيمة قد بلغت (**36.020**)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمتغير قيمة السهم السوقية إلى قيمته الدفترية ما نسبته (**1.34193**)، وإنحرافه المعياري (**1.070938**)، مما يدل على وجود تشتت كبير لنتائج الشركات غير المالية بالنسبة لهذا المتغير.

6. يتبين من الجدول كذلك أن هناك (**275**) شركة/مشاهدة على مدار الثلاث سنوات أي (**70.7%**) من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان قد تم تدقيقها من قبل شركات تدقيق كبيرة (**Big4**) وتلك الشركات تمتاز بالعمل على تقديم الخدمة ذات الجودة العالية والكفاءة العالية من حيث الأداء بالإضافة إلى الإستقلالية والسمعة العالية التي تتمتع بها، بينما يوجد (**114**) شركة على مدار الثلاث سنوات غير مالية (**29.2%**) يتم تدقيق حساباتها من قبل شركات تدقيق صغرى.

7. كذلك لإلقاء مزيد من الضوء على المتغير الرئيس في الدراسة وهو جودة التدقيق والذي تم قياسه كما تم الأشارة سابقا بحجم مكتب التدقيق، فقد تم إعادة تصنيف مكاتب التدقيق إلى شركات تدقيق كبيرة الحجم وشركات تدقيق صغيرة الحجم وذلك حسب دراسة (**سويدان، 2010**) والتي أخذت بالأعتبار أحجام المكاتب في الأردن، فقد تبين أنه يوجد خمس مكاتب تدقيق في الأردن قامت بتدقيق (**53%**) من الشركات المدرجة في بورصة عمان، بينما ما نسبته (**47%**) تم تدقيقها من قبل شركات تدقيق صغرى.

(5-4) الإرتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة

لقد تم فحص نموذج الانحدار المتعدد من أجل التحقق من عدم وجود ارتباطات تبادلية عالية بين المتغيرات المستقلة (**Multicollinearity**)، بحيث أن وجود ارتباطات تبادلية عالية بين متغيرين أو أكثر يجعل من الصعب تحديد مساهمة كل متغير في تفسير التغيرات في المتغير التابع، وبحسب (Kendnedy, 1985) و(Anderson *et al.*,1993) فإن وجود ارتباط يزيد عن (**70%**) بين أي متغيرين مستقلين أو أكثر يعتبر ارتباطا عاليا من الممكن أن ينتج عنه تشويه العلاقة بين أحد المتغيرين والمتغير التابع، ومن أجل التحقق من عدم وجود هذه المشكلة بالنسبة لنموذج الانحدار المستخدم في هذه الدراسة فقد تم إعداد مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة للدراسة. ويتضح من الجدول رقم (**5-5**) وهو معاملات ارتباط (بيرسون) بين المتغيرات المستقلة للدراسة أن الارتباطات ضعيفة، بمعنى أنه لا توجد ارتباطات تبادلية عالية بين المتغيرات المستقلة للدراسة إلى الحد الذي ممكن أن يؤثر على نتائج تحليل الانحدار، مما يدل أيضا على أنه لا يوجد تداخل خطي بين متغيرات الدراسة، مما يشير ذلك على قوة نموذج الدراسة المستخدم في تفسير الأثر على المتغير التابع.

الجدول(5-5)

مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة للدراسة

ROA	D.R	MVBV	OCF/T.A	(Log) T.A	AudSize	المتغير
					1	**AudSize**
				1	.373**	**(Log) T.A**
			1	.167**	.147**	**OCF/T.A**
		1	.157**	.064	.141**	**MVBV**
	1	.045	-.092	.276**	.033	**D.R**
1	-.248**	.116*	.387**	.428**	.188**	**ROA**

**** ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)**

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)**

*** المتغير التابع (إدارة الأرباح)**

ويتبين من الجدول السابق أن الارتباطات بين متغيرات الدراسة المستقلة لم تكن مرتفعة لدرجة أن تؤثر على إجراء التحليل، بحيث أنه النتائج كانت مقبولة وتراوحت بين **(-.248)** درجة ارتباط سلبية ما بين معدل العائد على الموجودات والرافعة المالية، و**(.428)** درجة ارتباط إيجابية بين معدل العائد على الموجودات وحجم الشركة.

(5-5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

لقد تم تحليل أثر العوامل المؤثرة على مستوى ممارسة إدارة الأرباح للشركات غير المالية وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$|DACC| = \beta 0 + \beta 1Aud + \beta 2Size + \beta 3ocf + \beta 4\text{Growth} + \beta 5\text{Lev} + \beta 6\text{ROA} + \text{et}$$

الجدول (5-6)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (1)

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار βi	t-Value	Sig.Level
حجم مكتب التدقيق دولي	-.020	-.374	.709
(Log TA)	.149	2.369	.018
(OCF/TA)	.345	6.504	.000
(MVBV)	.030	.607	.544
(DR)	.017	.311	.756
(ROA)	-.313	-5.017	.000
f-value	9.735		
Sig	.000[a]		
Adj R^2	.121		

- المتغير التابع (إدارة الأرباح)

يبين الجدول رقم (**5–6**) نتائج تحليل الانحدار للمتغير التابع والمتمثل بمستوى ممارسة إدارة الأرباح، ويتبين من الجدول ما يلي:

1. أن النموذج الأنحدار ذات دلالة إحصائية عند مستوى **1%** (**F=9.735**)، وأن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج تفسر ما نسبة **12%** (**$AdjR^2$=.121**) من الاختلافات في مستوى ممارسة إدارة الأرباح بين شركات عينة الدراسة.

2. يتبين كذلك أنه لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**5%**) بين حجم مكتب التدقيق وهو الممثل لمتغير جودة التدقيق ومستوى ممارسة إدارة الأرباح، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.709) مما يشير ذلك على أنه التغير في هذا المتغير لا يوجد له أي تأثير على مستوى ممارسة إدارة الأرباح للشركات الموجودة في عينة الدراسة.

3. ويتضح أيضاً على أنه توجد علاقة إرتباط إيجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى (5%)، بين إجمالي الموجودات ومستوى إدارة الأرباح، فقد بلغ مستوى الدلالة (018.) مما يدل ذلك على أن التغير في هذا المتغير يؤثر على مستوى ممارسة إدارة الأرباح.

4. يتضح كذلك من الجدول السابق وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (**1%**) بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (**OCF/TA**) ومعدل العائد على الموجودات (**ROA**).

5. أشارت النتائج أيضا عدم وجود أي علاقة إرتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى (5%) بين كل من نسبة المديونية (الرافعة) ونسبة القيمة السوقية للدفترية وبين مستوى إدارة الأرباح الممارس من قبل جميع الشركات غير المالية، بحيث يدل ذلك على أن التغير في المتغيرات لا يؤثر على مستوى ممارسة إدارة الأرباح للشركات غير المالية.

كما تم الأشارة اليه سابقا فقد تم التعبير عن حجم مكتب التدقيق بحسب أحجامها المحلية، يبين جدول رقم (5−7) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد باستخدام هذا المتغير.

الجدول (5−7)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (2)

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار βi	t−Value	Sig. Level
حجم مكتب التدقيق محلي	−0.76	−1.488	0.138
(Log TA)	0.170	2.736	0.007
(OCF/TA)	0.350	6.606	0.000
(MVBV)	0.032	0.657	0.512
(DR)	0.010	0.184	0.854
(ROA)	−0.318	−5.111	0.000
f−value	10.135		
Sig	.000[a]		
Adj R^2	.126		

- **المتغير التابع (إدارة الأرباح)**

يلاحظ من الجدول ما يلي:

1. لاتوجد أية علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى **(5%)** بين حجم مكتب التدقيق (حسب التصنيف المحلي) ومستوى ممارسة إدارة الأرباح، حيث بلغ مستوى الدلالة الأحصائية لهذا المتغير **(0.138)**، لذلك لا يوجد أي أثر مهم إحصائيا لهذا المتغير سواء أكان حجم مكتب التدقيق مصنف حسب التصنيف الدولي أو المحلي.

2. لا توجد أية أختلافات من حيث الدلالة الأحصائية بين النتائج الاحصائية لهذا النموذج عن تلك التي تم استعراضها في جدول رقم (5-6).

(5-6) نتائج تحليل الانحدار لكل سنة

يبين الجدول رقم (5-8) تحليل الانحدار المتعدد لكافة الشركات في عينة الدراسة لكل سنة من تلك سنوات الدراسة على حده .

الجدول (5-8)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لكل سنة

المتغيرات المستقلة	السنة	معامل الانحدار βi	t-Value	Sig. Level
حجم مكتب التدقيق	2009	-.120	-1.353	.179
	2010	-.107	-1.172	.243
	2011	.013	.149	.882
(Log TA)	2009	.189	1.770	.079
	2010	.180	1.583	.116
	2011	.149	1.375	.172
(OCF/TA)	2009	.446	4.695	.000
	2010	.297	3.381	.001
	2011	.377	3.511	.001

(MVBV)	2009 2010 2011	.020 .015 .015	.239 .176 .171	.812 .860 .864
الرافعة المالية (DR)	2009 2010 2011	.001 .076 -.042	.008 .770 .401	.993 .443 .689
(ROA)	2009 2010 2011	-.398 -.226 -.419	-3.770 -2.063 -3.412	.000 .041 .001
f-value	2009 2010 2011	4.906 2.980 3.083		
Sig	2009 2010 2011	.000[a] .009[a] .008[a]		
Adj R^2	2009 2010 2011	.158 .086 .090		

• المتغير التابع (إدارة الأرباح)

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1. أنه لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى **(5%)** بين حجم مكتب التدقيق والذي يمثل جودة التدقيق في هذه الدراسة ومستوى ممارسة إدارة الأرباح على مدار الثلاث سنوات، حيث بلغت مستوى الدلالة في سنة **2009** ما نسبته **(.179)** وسنة **2010** **(.243)** بينما في سنة **2011** **(.882)**، وذلك يدل على أن التغير في هذا العامل على مدار الثلاث سنوات لا يؤثر على مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات غير المالية.

2. ويتبين كذلك عدم وجود أية إختلافات في الثلاث سنوات بالنسبة لمتغيري التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومعدل العائد على الموجودات، حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين ومستوى ممارسة إدارة الأرباح عند مستوى دلالة إحصائية 5% أو أقل.

3. أما فيما يتعلق بباقي المتغيرات فلا توجد أية أختلافات في نتائجها ومن ثم أهميتها الأحصائية في كل سنة على حده عن نتائجها لكل السنوات مجتمعة.

(5-7) مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

لقد تبين من النتائج التي تم التوصل إليها لتحليل نموذج الانحدار المتعدد أن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل العائد على الموجودات، وحجم الشركة له تأثير إيجابي على مستوى ممارسة إدارة الأرباح للشركات غير المالية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان، وبناء على تلك النتائج، من الممكن اختبار فرضيات الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

. **الفرضية الرئيسة الأولى**: والتي تنص على ما يلي: "لا توجد هناك أي ممارسات لإدارة الأرباح لدى الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة ما بين (2011-2009)"، حيث تبين على أنه يوجد ممارسة لإدارة الأرباح في الشركات غير المالية بنسبة (61.5%)، وبإنحراف معياري قدره (21.9%)، لذا بناءا على هذه النتائج يتم رفض الفرضية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج كل من دراسة السهلي (2006)، ودراسة الحجايا والدبعي (2011)، ودراسة محمد (2012).

. **الفرضية الرئيسية الثانية:** والتي تنص على ما يلي: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق والمتمثل بحجم مكتب التدقيق الخارجي ومستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للفترة الممتدة ما بين (2011-2009)"، حيث تبين أنه ليس هناك أي تأثير لجودة التدقيق الخارجي في التخفيف أو الحد من ممارسة إدارة الأرباح، لذا بناءا على هذه النتائج يتم قبول الفرضية، وتتعارض هذه النتائج مع نتائج دراسة (Ebrahim (2001، و Al-Mousawi & Al-Thuneibat (2011)، و Memis & Ceteual (2012)، بينما تتفق هذه النتائج مع دراسة (Geryli et al (2011، حيث توصلت نتائج هذه الدراسة على انه لا توجد علاقة سلبية ما بين حجم مكتب التدقيق ومستوى ممارسة إدارة الأرباح، حيث تبين في دارستهم على أنه الشركات التي تقوم بتدقيق بيناتها شركات تدقيق كبرى والتي تتصف بجودة عالية تكون مستحقاتها الاختيارية أقل من غيرها من الشركات.

. **الفرضية الرئيسية الثالثة:** والتي تنص على:" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين خصائص الشركة وإدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان"، وذلك من خلال الفرضيات الفرعية الأتية:

. **الفرضية الفرعية الأولى:** والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والمقاس بإجمالي الموجودات وإدارة الأرباح، حيث تبين على أنه توجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، لذا يتم رفض هذه الفرضية، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة Chen, *et al* (2005).

. **الفرضية الفرعية الثانية:** والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وإدارة الأرباح، حيث تبين بأن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (1%)، لذا يتم رفض هذه الفرضية، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة Gerayli, *et al* (2011)، وتتفق مع دراسة Chen, *et al* (2005)، حيث تبين في دراستهم على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومستوى إدارة الأرباح.

. **الفرضية الفرعية الثالثة:** والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو الشركة (نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية) وإدارة الأرباح، حيث تبين بأنه لا توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذا المتغير وادارة الأرباح، لذا يتم قبول هذه الفرضية، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة Thiruvadi and Huang (2011).

. **الفرضية الفرعية الرابعة:** والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية (نسبة المديونية) وإدارة الأرباح، حيث تبين بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين هذا المتغير وإدارة الأرباح، لذا يتم قبول هذه الفرضية، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة Lin, *et al* (2006).

. **الفرضية الفرعية الخامسة:** والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الموجودات وإدارة الأرباح، حيث تبين على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، لذا بناءا على هذه النتائج يتم رفض هذه الفرضية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Burnett, *et al* (2012).

يبين الجدول (5-9) التالي ملخصاً بنتائج إختبار فرضيات الدراسة.

الجدول (5-9)

نتائج إختبار فرضيات الدراسة

الفرضيات	المتغيرات	مستوى الدلالة الإحصائية. Sig	نتيجة إختبار الفرضيات
الفرضية الرئيسية الأولى	(E.M)	-	رفض
الفرضية الرئيسية الثانية	(AudSize)	.709	قبول
الفرضية الفرعية الأولى	(Log T.A)	.018	رفض
الفرضية الفرعية الثانية	(OCF/T.A)	.000	رفض
الفرضية الفرعية الثالثة	(MVBV)	.544	قبول
الفرضية الفرعية الرابعة	(DR)	.756	قبول
الفرضية الفرعية الخامسة	(ROA)	.000	رفض

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

(6−1) تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى استعراض أهم النتائج التي تم التوصل لها في هذه الدراسة، وكذلك إبراز أهم توصياتها.

(6−2) النتائج:

بالإعتماد على تحليل البيانات الخاصة بهذه الدراسة فإنه يمكن تلخيص أهم النتائج كما يلي:

1. أشارت نتائج الدراسة على أن هناك ممارسة لأدارة الأرباح من قبل الشركات المبحوثة في هذه الدراسة، وهذا بحد ذاته يعتبر مؤشر سلبي يجب النظر اليه بجدية من الجهات المعنية وخصوصا بورصة عمان.

2. وأظهرت النتائج على أنه توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين جودة التدقيق الخارجي وممارسة إدارة الأرباح في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان وذلك للفترة الممتدة **(2009− 2011)**.

3. أظهرت النتائج على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وحجم الشركة، ومعدل العائد على الموجودات وبين مستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات غير المالية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأعوام الممتدة ما بين **(2009−2011)**.

4. أظهرت النتائج أيضاعلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من نمو الشركة (MVBV)، والرافعة المالية (DR) ومستوى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المبحوثة.

(6-3) التوصيات:

بالإعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. ضرورة قيام الجهات المعنية والمختصة بوضع القوانين والتشريعات التي تعتبر ممارسة إدارة الأرباح في الشركات غير المالية المساهمة العامة ممارسة غير قانونية ويجب المعاقبة عليها، وذلك بإعتبارها إحدى أدوات الغش التي تقوم بالعمل على تزوير وتحريف الحقائق.

2. ضرورة سعي بورصة عمان وهيئة الأوراق المالية للإهتمام بالمستثمرين ومستخدمي البيانات المالية من خلال زيادة الوعي لديهم والمعرفة الضرورية من أجل كشف أي ممارسة لإدارة الأرباح في الشركات.

3. أن تسعى الشركات غير المالية المساهمة العامة على الإلتزام بمتطلبات ومبادىء إعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية، بالإضافة إلى التركيز على دقة البيانات والمعلومات الواردة فيها والخاصة بالأرباح من أجل ان تكون المصداقي عالية وتمكن من الإستناد إليها.

4. ضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تخص المدققين الخارجيين والعمل على تطويرها وتعديلها من ناحية الاستقلالية والمهنية العالية الخاصة بالمدقق، وذلك من أجل حماية المدقق من تعرضه لأي ضغوط من قبل إدارة الشركة تؤثر سلبيا على استقلاليته.

5. ضرورة قيام شركات التدقيق سواء أكانت كبيرة أو صغيرة الحجم على تنظيم وإعطاء دورات تدريبية لمدقيقيها، وذلك بغرض تعريفهم على أهم التعديلات التي تحدث في المعايير المحاسبية والتدقيق، بالإضافة إلى ضرورة شرح ممارسة إدارة الأرباح بالنسبة للشركات وأهم مشاكلها وكيفية كشفها والحد من ممارستها.

6. العمل على إجراء دراسات مستقبلية في مجال التدقيق، وإعادة عمل بحث مماثل لهذه الدراسة بعد مرور عدة سنوات على الشركات غير المالية، وذلك من اجل معرفة نسبة ممارسة إدارة الأرباح وهل هي في إرتفاع ومدى كفاءة مكاتب التدقيق في العمل على كشفها.

المراجع

المراجع العربية:

-أبو هيبة، حامد طلبة، (2011)، "**أصول المراجعة**"، *زمزم ناشرون وموزعون*، عمان الأردن، ص.ص (89-46).

-الحجايا، إكريم والدبعي، مأمون، (2011)، "**علاقة إشارة كل من عائد الشركة السوقي ونتيجة أعمالها وإحتياجاتها الإئتمانية بممارسة إدارة الأرباح: دراسة** تطبيقية **على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2005-1996)**"، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس والعشرون، العدد الخامس، ص.ص (170-163).

-الحدرب، زهير، (2010)، "**علم تدقيق الحسابات**"، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ص.ص (35-15).

-السجان، سلطان سعود، (2011)، "**تقييم الشركات**"، *دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع*، عمان الأردن، ص.ص (212-202).

-السهلي، محمد، (2006)، "**إدارة الربح في الشركات السعودية**"، العدد-3، المجلد السادس والأربعون.

-العيسى، (2008)، "**أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 45، العدد، ص.ص (20-13).

-الفار، عبد المجيد الطيب، (2011)، "**إدارة الأرباح**"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

-المصطفى، محمد، (2012)، "**أثر حوكمة الشركات عى ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي**"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

-النوايسة، علي، (2006)، "**العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات: دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن**"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

-خليل، عبدالفتاح، (2004)، "**قياس المضامين التقييمية لممارسات أنشطة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري**"، جامعة قناة السويس، مصر.

- دراغمه، أحمد، (2012)، " **أثر التغير الإلزامي لمكاتب التدقيق القانونية على جودة التدقيق بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن،

-سويدان، ميشيل، (2010)، "**بعض العوامل المحددة لأتعاب التدقيق: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م24، ع1، البحرين.

-عبدالله، رنا رشاد، (2009)، "**العوامل التي تؤثر على جودى التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية": دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

-علي، عبد الوهاب نصر، (2009)، "**موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة**"، الدار الجامعية، مصر، الاسكندرية، ص.ص (38-22).

-محمد، محمد، (2012)، "**إدارة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح: دراسة مقارنة بين الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

-محمود، رأفت وكلبونة، أحمد وزيقات، عمر، (2011)، "**علم تدقيق الحسابات النظري**"، دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص.ص (71-26).

-نظمي، إيهاب، (2008)، "**تدقيق الحسابات الاطار النظري**"، دار وائل، عمان، الأردن، ص (46-14).

المراجع الأجنبية:

-Abdelghany, K., (2005). **Measuring the Quality of Earnings,** *Managerial Auditing Journal*, Vol. 20, No. 9, pp. 1001-1015.

-Al-Thuneibat, A., Al- iss, R., and Baker, R., (2010), **Do You Audit Tenure and Firm Sizes Contribute to Audit Quality? Empirical Evidence from Jordan**, *Managerial auditing journal*, Vol. 26, No. 4, PP. 1-11.

-Al-Momani, M., and Al- Obeidat, M. (2011). **The Phenomenon of Earnings Mangement, Incentive, Detection, and Reaction**: The Case Study of Amman Stock Exchange, Admistrative Sciences, No. 125, pp. 1-45.

-Al-Mousawi, R., and Al-Thuneibat, A. (2011). **The Effect of Audit Quality on the Earnings Management Activities**, Administrative Sciences, Vol. 38, No. 2, pp. 614-628.

-Anderson, D.R., Sweeney, D.R., and Williams, T.A. (1993). **Statistics for Business and Economics**, Fifth Edition, West Publishing Company, St. Paul, MN.

-Anilowski, C., Macias, A., and Sanchez, J., (2008). **Target Firm Earning Management and the Method of Sale: Evidence from Auctions and Negotiations**, pp. 1-62.

-Azizkhan, A., and Nikbakht, Z. (2006). **Income Smoothing, Real Earnings Management and Long-Run Stock Returns**, Business Intelligence Journal, Vol. 3, No. 1, pp. 1-69.

-Azizkhani, M., Monroe, G., and Shailer, G. (2006). **Auditor Tenure and Perceived Credibility of Financial Reporting**, Australia National University, pp. 1-46.

-Basel Committee on Banking Supervision, (2008). **External Audit Quality and Banking Supervision**, Bank of International Settlements, pp. 3-15.

-Beaudoin, C. (2008). Earnings Management: **The Role of the Agency Problem and Corporate Social Responsibility**, Drexel University, pp. 1-124.

-Bauwhede, H., and Willekens, M., (2003). **Earning Management in Belgium: A Review of the Empirical Evidence**, Tijdschrift voor Economie en Management, Vol. 5, No. 2, pp. 199-216.

-Bourg, L. (2004). **Guidelines on Audit Quality**, Revised Version for the Consideration of contact Committee of the Heads of the SAIs of the European Union.

-Burnett, B., Cripe, B., Martin, G., and Mcallister, B, (2012). **Audit Quality and the Trade-Off between Accretive Stock Repurchases and Accrual-Based Earning Management**, American Accounting Association, Vol. 87, No. 6, pp. 1861-1884.

-Chan, K. (2010). **Audit Quality**, Hong Kong in Institute of Certified Public Accountants, pp. 2-12.

-Chen, C., (2006). **Earning Management, Earnings Manipulation: Evidence from Taiwanese Corporations**, Providence University, pp.1-35.

-Chen, K., Lin, K. and Zhou, J, (2005). **Audit Quality and Earnings Management for Taiwan IPO Firms**, Managerial Auditing Journal, Vol.20, No.1, pp. 86-104.

-Clikman, Paul, (2003), **Where Auditors Fear to Trade: Internal Auditors should be proactive in educating**

companies on the perils of earnings management, High Beam Research, pp.69-78.

-DeAngelo, L, E., (1981). **Auditor Size and Audit Quality**, Journal of Accounting and Economics, Vol. 3, No. 3, pp. 99-183.

-Dechow, P., and Skinner, D., (2000). **Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators**, American Accounting Association, Vol. 14, No. 2, pp. 235-250.

-Dottorato, C., and Dottorando, T. (2011). **Earnings Management**, Human Rationality, and Relative Deprivation-Some Critical Assesement.

-Ebrahim, A., (2001). **Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance, and Earnings Management: An Additional Evidence**, Mansoura University, Egypt, pp. 1-18.

-Elias, R. (2002). **Determinants of Earnings Management Ethics among Accountants**, Journal of Business Ethics, Vol. 40, pp. 33-45.

-Gaa, J., and Dunmore, P. (2007). **The Ethics of Earnings Management**, Chartered Accountant Journal, pp. 60-62.

-Gerayli, M., Yanesari, A., and Ma`atoofi, A, (2011). **Impact of Audit Quality on Earnings Management: Evidence from Iran**, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 66, pp. 77-84.

Giroux, S. (2004). **Earnings Management Using Classification Shifting: An Examination of Core Earnings and Special Items**, The Accounting Review, Vol. 81, No. 3, pp. 501-531.

-Grasso, L., Tilley, P., and White, R, (2009). **The Ethics of Earnings Management: Perceptions after Sarbanes- Oxley**, Management Accounting Quarterly, Vol. 11, No. 1, PP. 45-66.

-Hashemi, S. and Rabiee, H, (2011). **The Relation between Real Earnings Management and Accounting Earnings Management: Evidence from Iran**, Business and Management Review, Vol. 1, No. 8, pp. 25-39.

-Healy, P. & Wahlen, J, (1999), **a Review of the Earnings Management Literature & its Implications for Standard Setting**, Acoounting Horizons, Vol. 13, N.4, pp. 83-365.

-Hossain, M., Mitra, S., Rezaee, Z., and Sarath, B., (2011). **Corporate Governance and Earnings Management in the Pre-and-Post-Sarbanes-Oxley Act Regimes: Evidence from Implicated Option Backdating Firms**, Journal of Accounting, Auditing & Finance, pp. 279-289.

-Kennedy, p. (1998). **A Guide to Econometrics**, Second Edition, Basil Blackwell Ltd, Oxford.

-Knechel, R. (2009). **Audit Lessons from the Economic Crisis: Rethinking Audit Quality**, Maastricht University.

-Lara, J., Osma, B., and Penalva, F, (2012). **Accounting Conservatism and the Limits to Earnings Management**, American Accounting Association, pp. 2-23.

-Latif, S. and Yang, Y, (2012). **Do Investors Care About Earnings Management? ,** Business of Property of St. University, pp 33-43.

Laux, J., (2011). **Earnings Management: Friend or Foe**?, Journal of Business & Economics Research, Vol. 1, No. 11, pp.73-74.

-Leiv, B. (2007). **What Is Earnings Management?,** Journal of Accounting Research, Vol. 27, No. 2, pp. 1-12.

-Li, S., Mcdowell, E., and Moore, E., (2011). **Accrual Based Earnings Management, Real Transactions Manipulation and Expectations Management: U.S. and International Evidence**, Securities and Exchange Commission, Vol. 1, No. 7, pp. 1-7.

-Lin, J., Li, J., and Yang, J, (2006). **The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality**, Managerial Auditing Journal, Vol. 21, No. 9, pp. 921-934.

-Memis, M. and Cetenak, E, (2012). **Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 2, No. 4, pp. 460-469.

-Molenaar, J, (2010). **Accounting Conservatism and Earnings Management in the Banking Industry**, http://hdl.handle.net/2105/5447.

-Nelson, M., Elliott, J., and Tarpley, R, (2003). **How Are Earnings Managed? Example from Auditors,** Accounting Horizons Supplement, pp. 17-35.

-Okeefe, T., R, King, & K. Gaver, (1994), **Audit Fees, Industry Specialization & Compliance with GAAS reporting Standard Auditing,** a Journal of practice & Theory, Vol. 13, No. 2, pp. 41-55.

-Othman, H., and Zeghal, D, (2006). **A Study of Earnings-Management Motives in the Anglo-American and Euro-Continental Accounting Models: The Canadian and French Cases**, The International Journal of Accounting, No. 41, pp. 406-435.

-Prawitt, D., Smith, J., and Wood, D, (2009). **Internal Audit Quality and Earning Management**, American Accounting Association, Vol. 84, No. 4, pp. 1255-1277.

-Rani, P., Hussain, F., and Chand, P, (2013). **Managerial Incentives For Earnings Management Among Listed Firms: Evidence From Fiji,** Global Journal of Business Research, Vol. 7, No. 1, pp. 21-31.

-Rolland, J., Par, M., and Chemla, G, (2010). **Evolution of Earnings Management during the Financial Crisis: Evidence from U.S. banks**.

-Rudra, T., (2012). **Does IFRs Influence Earnings Management? Evidence from India**, Journal of Management Research, Vol. 4, No. 1, pp. 1-10.

-Schilder, A., Gunn, J., and Siong, K. (2011). **Audit Quality**, International Auditing and Assurance Standards Board, pp. 3-8.

-Scott, M. and Pillo, S, (2005). **Does Earnings Management Affect Firms Investment Decisions?,** American Accounting Association, Vol. 83, No. 6, pp. 1571-1600.

-Sun, J., and Liu, G. (2010). **Client-Specific Litigation risk and Audit Quality Differentiation**, Managerial Auditing Journal, Vol. 26, No. 4, pp. 300-313.

-Sun, L., and Rath, S., (2009). **An Empirical Analysis of Earnings Management in Austraila**, International Journal of Human and Social Sciences, Vol. 4, No. 14, pp. 1069-1083.

-Sun, L., and Rath, S., (2010). **Earning Management Research: A Review of Contemporary Research Methods**, Global Review of Accounting and Finance, Vol. 1, No. 1, pp. 121-135.

-Thiruvadi, S. and Huang, H, (2011). **Audit Committee Gender Differences and Earnings Management**, An International Journal, Vol. 26, No. 7, pp. 483-498.

-Wensheng, S., and Jie, S. (2010). **Analysis on Factors Influencing Managers Earnings Management Intention**, pp. 477-481.

-Zerni, M. (2009). **Essays on Audit Quality**, Acta Univ. Oul. G39, pp. 10-29.

Abstract

Mohammad, Bara`ah Abdullah. "The Impact of Audit Quality on Earnings Management: The Case of Jordanian Corporations Listed on Amman Stock Exchange". Master thesis in Accounting, Yarmouk University, 2013.

(Supervisor: Prof. Mishel Swaidan).

The main objective of this study was to investigate the Impact of audit quality on earnings management for a sample of 133 non-financial companies Listed on the Amman Stock Exchange for the period (2009-2011). A multiple regression analysis was used to determine the impact of audit quality as measured by audit size the independent variables, among other variables, (company Size, operating cash flows, Growth rate, Leverage, and ROA), on the dependent variable earnings management.

The results of the study indicated that the sample of companies practiced earnings management during every year covered by the analysis. The results of the regression analysis indicated that there is no relationship between audit size as a measure of audit quality and earnings management. Further, the results indicated that there is a negative relationship between size, operating cash flow and return on assets, and earnings management. Based on these results, the study recommended that non-financial companies must comply

with international financial standards when preparing their financial reports so that the credibility of such reports can be enhanced. The study also recommended that legislation must be amended to strengthen the independence and the level of protection of external auditors so they can be encouraged to report any illegal practices of earning management.

Keywords: Earnings Management, Audit Quality, ASE, Non-Financial Companies.